الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03/110(09/22)/07-ت (257)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (110)
على المستوى الوزاري

التقرير والقرارات

الأمانة العامة: 1 سبتمبر/ أيلول 2022

فهرس

	الصفحة
أولاً: التقرير	4
ثانياً: القرارات	13

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2342	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (109) و(110).	14
2343	الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).	15
2344	متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20) والتحضير للقمة في دورتها الخامسة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية: 2023).	17
2345	برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية.	19
2346	محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	20
2347	الاستثمار في الدول العربية.	56
2348	إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية.	58
2349	اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.	59
2350	دعم الاقتصاد الفلسطيني.	60
2351	التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022.	62
2352	الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2022.	63
2353	تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2021.	64
2354	الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018 – 2037.	65
2355	اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة.	66
2356	قرار الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (القاهرة: 2022/7/26).	67
2357	المجلس العربي للاختصاصات الصحية.	68

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2358	إنشـاء وتمويـل المركـز العربـي للآثـار والتـراث الحضـاري بمدينـة تيبـازة بالجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	69
2359	التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.	70
2360	التنمية المستدامة.	71
2361	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	72
2362	تأكيـد موعـد ومكـان عقـد الـدورة العاديـة (111) للمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي، وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (112) للمجلس.	76

ثالثاً: الكلمات:	الصفحة
❖ كلمة معالي المهندس/ أحمد سـمير صـالح – وزير التجارة والصـناعة بجمهورية مصـر العربية (رئاسة الدورة السابقة [109]).	79
❖ كلمة سعادة السفير/ أحمد التازي – سفير المملكة المغربية لجمهورية مصر العربية، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية (رئاسة الدورة الحالية [110]).	82
❖ كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تلقيها السـيدة السـفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية.	85

رابعاً:	الصفحة
❖ قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية.	88

أولاً: التقرير

تقرير
حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
علـــى المستـــوى الـــوزاري
الدورة العاديـة (110)
5 صفر 1444هـ - 1 سبتمبر/ أيلول 2022

أولاً: الافتتاح:

1- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي رقم (ق2339- د.ع 109 – 2022/2/10) بشـــأن موعد ومكان انعقاد الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت الدورة (110) للمجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 2022/9/1، وعلى مســـتوى كبار المســـؤولين بتاريخ 2022/8/31، واجتماع اللجنة الاقتصـــادية بتاريخ 2022/8/29، واجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2022/8/28 بمقر الأمانة العامة.

2- شـــارك في اجتماع المجلس على المســـتوى الوزاري ممثلون عن الدول العربية، والمؤســـســـات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.

3- افتتح الاجتماع معالي المهندس/ أحمد سـمير صـالح – وزير التجارة والصـناعة بجمهورية مصـر العربية، الذي تولت دولته رئاسـة الدورة (109) للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي. وألقى معاليه كلمة استهلها بالترحيب بالسـادة الوفود، وأعرب عن امتنانه لتواجده لأول مرة باجتماعات المجلس الاجتماعي والاقتصـادي على المسـتوى الوزاري، وذلك خلال الدورة (110) للمجلس التي تنعقد في وقت بالغ الدقة للدول العربية، وتبحث في موضـــوعات هامة تأتي على قمة أولويات العمل العربي المشـترك. كما تقدم معاليه بالشـكر لمعالي السـيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، على جهوده الحثيثة وحرصه على تعزيز العمل العربي المشترك، وللأمانة العامة على جهودها في الإعداد والتحضير لأعمال المجلس ولجانه المتعددة. وأشاد بالجهود بالمبذولة من قبل الدول الأعضاء في كافة الأنشطة ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وأشار إلى الأحداث السريعة والمتواترة التي يشـهدها العالم حالياً وما نتج عنها من تحديات اقتصـادية واجتماعية كبيرة خاصـة أمام الدول العربية؛ وهو الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق والتطوير في جميع مجالات العمل العربي المشـترك، وفي مقدمتها الملف الاقتصـادي والاجتماعي المقرر رفعه إلى القمة العربية في دورتها العادية (31)، والتي سـتنعقد باسـتضـافة كريمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، متمنياً لها التوفيق والسـداد، وأبدى معاليه اسـتعداد بلاده لتقديم الدعم إلى الجزائر الشـقيقة في الإعداد والتحضـير لهذه القمة. وأوضـح معاليه أن جمهورية مصـر العربية قد تولت رئاســة الدورة الســابقة (109) للمجلس منذ فبراير/ شــباط 2022؛ حيث عُقدت أعمال هذه الدورة بالإضــافة إلى دورتين غير عاديتين على المسـتوى الوزاري، وشـهدت هذه الدورات زخماً في العملية التفاوضـية وتعاون بنّاء بين أعضـاء المجلس في سـبيل تحقيق التقارب العربي حول القضـايا محل البحث. وأشـاد بمخرجات المجلس في دورته السـابقة، والتي تنعكس بالإيجاب على المنطقة العربية. وأشـار معاليه إلى نتائج فعاليات الأسـبوع العربي للتنمية المسـتدامة في نسـخته الرابعة، الذي انعقد برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السـيسـي – رئيس جمهورية مصـر العربية، خلال شـهر فبراير/ شـباط 2022، حيث تم الاطلاع على العديد من المبادرات ذات الأهمية على الساحة الدولية والإقليمية، والذي نتج عنه إطلاق تقرير تمويل التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، والذي يعد الأول من نوعه عالمياً كتقرير لتمويل التنمية على المســتوى الوطني. وأوضـــح معاليه على حرص جمهورية مصــر العربية على تحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي العالمي؛ حيث تســتعد حالياً لاســتضــافة الدورة (27)

لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، في المدينة الخضراء "شرم الشيخ" خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثاني 2022. وفي هذا الإطار، دعا معاليه كافة الدول العربية للمشاركة الفعالة في هذا المؤتمر من خلال طرح مبادرات بيئية ومناخية، وأشار إلى انتهاء جمهورية مصر العربية مؤخراً من إعداد "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050". وفي ختام كلمته، دعا سعادة السفير/ أحمد التازي – سفير المملكة المغربية بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، نيابةً عن معالي السيدة/ نادية فتاح العلوي – وزيرة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية، لتسلم رئاسة الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً له النجاح والتوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة.

4- تولت المملكة المغربية رئاسة الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى سعادة السفير أحمد التازي – سفير المملكة المغربية بالقاهرة والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية، كلمة استهلها بتقديم الشكر والتقدير إلى معالي السيدة/ نيفين جامع – وزيرة التجارة والصناعة السابقة بجمهورية مصر العربية، وإلى خَلَفها معالي المهندس/ أحمد سمير صالح – وزير التجارة والصناعة الحالي، على الرئاسة المتميزة والإدارة الفاعلة لأعمال الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما تقدم بالشكر لمعالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الدور الهام الذي تضطلع به الجامعة لدعم العمل العربي المشترك، وسعيها الدؤوب لتقوية التكامل العربي بهدف استفادة الدول العربية من الفرص الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وأشاد سيادته بأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظراً للجهود المبذولة في سبيل إعداد وتنظيم الدورة (110) للمجلس، كما أشاد بالسادة كبار المسؤولين والخبراء من كافة الدول العربية على مساهماتهم القيمة في إثراء جدول أعمال الدورة. وأشار سيادته إلى أهمية اجتماعات الدورة الحالية للمجلس نظراً للتحديات التي تشهدها الساحة العالمية والإقليمية ومن ضمنها المنطقة العربية؛ في ظل استمرار تداعيات جائحة "كوفيد-19" وتزامنها مع الأزمة الأوكرانية التي فاقمت حالة الضبابية وعدم اليقين التي تخيم على آفاق الاقتصاد العالمي، وأثّرت بشكل ملموس على مسارات النمو للاقتصادات العربية. كما أشار إلى مساهمة اضطرابات سلاسل التموين العالمية وارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمواد الغذائية إلى مستويات قياسية في إسراع وتيرة الضغوط التضخمية بشكل يهدد أسس الأمن الغذائي والطاقي في العديد من بلدان المنطقة. وأوضح سيادته أن قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة التحديات التي تفرضها التقلبات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية ستكون مرهونة بشكل كبير بقدرة الدول العربية على مضاعفة وتوحيد الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتعزيز التجارة البينية وتعميق أواصر التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة بشكل يسهم في تعزيز متانة ومرونة الاقتصادات العربية في ظل وضعية اقتصادية عالمية محفوفة بالمخاطر. وأشار سيادته أن جدول أعمال الدورة (110) للمجلس يحفل بالعديد من مشاريع القرارات والتوصيات الهادفة إلى تحسين وتعميق التكامل الاقتصادي العربي، حيث تتركز غالبية موضوعاته حول أولوية التعافي من تبعات جائحة "كوفيد-19"، والحرص على ضمان الأمن والسيادة المائية والغذائية للدول العربية، مع مواصلة متابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، إضافة إلى اعتماد تقارير المجالس الوزارية المتخصصة ومكاتبها التنفيذية وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. كما أشار سيادته إلى موضوع اتفاقية الاستثمار العربية ودورها في توفير مناخ جاذب للاستثمارات العربية وتشجيع وتيسير تدفق الاستثمارات العربية البينية بغرض تعزيز فرص التكامل الاقتصادي العربي، وأعرب عن تطلعه إلى مساهمة الاستثمارات البينية في زيادة معدلات النمو

الاقتصـادي والقدرة الإنتاجية وتسـهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة، وخلق فرص عمل للشـباب العربي، ورفع معدلات التنمية البشرية في الدول العربية. وفي ختام كلمته، أعرب سيادته عن ثقته الكبيرة في رغبة والتزام جميع المشاركين في إنجـاح أعمـال الـدورة (110) للمجلس، والخروج بقرارات عمليـة تعكس القدرة الجمـاعيـة للـدول العربيـة على مواجهة التحديات الحالية والمتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم.

5- ألقت السـيدة السـفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المسـاعد رئيس قطاع الشـؤون الاجتماعية، كلمة الأمانة العامة، واسـتهلتها بالترحيب بالسـادة المشـاركين في أعمال الاجتماع، ونقلت تحيات معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتمنياته لأعمال المجلس بالتوفيق والنجاح، والذي كان حريصـــاً على المشاركة في الاجتماع لولا ارتباطات طارئة حالت دون ذلك. وتوجهت سيادتها بالتهنئة إلى المملكة المغربية على توليها رئاسـة الدورة العادية (110) للمجلس، مؤكدةً على تعاون الأمانة العامة في تنفيذ المقررات التي سـتصـدر عن هذه الدورة الهامة للمجلس. كما توجهت بالشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية على جهودها خلال رئاستها للدورة (109) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، ومتابعتها مع الأمانة العامة عملية تنفيذ قرارات هذه الدورة. وأشارت سيادتها أن الدورة (110) للمجلس تنعقد في مرحلة هامة تمر بها دول العالم في إطار التعافي من جائحة "كوفيد–19"، وكذلك في ظل تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، وأكّدت أن التأثيرات على بعض الدول العربية قد جاءت بشكل مضاعف نظراً للأوضاع الصعبة القائمة أصلاً في تلك الدول، لاسيما بالنسبة للدول الأقل نمواً، والدول التي تواجه تحديات وصـراعات، وكذلك في ظل اسـتمرار إسـرائيل – القوة القائمة بالاحتلال – بممارسـاتها اللاإنسانية على الشعب الفلسطيني. وأوضحت سيادتها أن مشروع جدول أعمال الدورة الحالية للمجلس يأتي ليدعم مواجهة التحديات الحالية ويُعزز الجهود الرامية للتعافي من جائحة "كوفيد–19" والمضـــيّ قُدماً في تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة 2030؛ بما يحقق المصـلحة العليا للمواطن العربي، مع التركيز على ضـمان الحياة الكريمة للفئات الضـــعيفة في المجتمع، وفي الوقت ذاته يُمكّن من إعداد الكوادر العربية القادرة على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المتلاحقة، وبما يؤكد قيمة ومكانة الإقليم العربي بين أقاليم العالم. كما أشـارت سـيادتها إلى أن التحضيرات التي يقوم بها المجلس خلال دورته الحالية لكل من القمة العربية القادمة في دورتها (31) التي ستنعقد بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، والقمة العربية التنموية: الاقتصـادية والاجتماعية في دورتها (5) التي سـتنعقد بالجمهورية الإسـلامية الموريتانية، تمثل فرصـةً هامة لبلورة القرارات على نحو يحقق الأهداف المرجوة والتنمية المستدامة المنشودة. وفي ختام كلمتها توجهت بالشكر إلى الوفود المشاركة في اجتماعات الدورة (110) للمجلس، وأعربت عن ثقتها في نجاح أعمال هذه الدورة والخروج بقرارات تدعم العمل التنموي الاقتصـــادي والاجتماعي المشترك.

6- ألقى معالي السيد/ خالد عسيلي – وزير الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين كلمة، توجه فيها بوافر التقدير إلى الدول الأعضـاء، وإلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومسـاعديه وكافة موظفي الأمانة العامة، على الجهود المتواصـلة لتعزيز العمل العربي المشـترك والعمل على إنجاح أعمال المجلس. كما تقدم بالتهنئة إلى المملكة المغربية على توليها رئاسـة أعمال الدورة (110) للمجلس، متمنياً لها التوفيق في إدارة أعمال الدورة. كما تقدم بالشكر إلى جمهورية مصر العربية على جهودها خلال رئاستها للدورة السابقة للمجلس (109). وأشار معاليه إلى أن الأزمات هي السمة السائدة في العالم اليوم، وتشتد وطأتها على العالم العربي بشكل خاص، فالتحديات الناجمة عن جائحة "كوفيد–19" فرضـت المضـي قدماً وبشـكل متسـارع باتجاه التحول الرقمي، وحالياً يتم مواجهة أزمة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يستدعي التوجه إلى حلول مستدامة لضمان الأمن الغذائي والطاقي، وأفاد معاليه بأنه

قد تمت مخاطبة الصـندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي بشـأن تشـكيل وحدة أزمة لمعالجة موضـوع الأمن الغذائي في الدول العربية لمواجهة التحديات القائمة، وأعرب عن أمله أن يتبنى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي مبادرة جماعية لتوحيد المصـالح العربية وضـمان الأمن الغذائي. وأوضـح أن الحكومة الفلسـطينية قد تمكنت من ضـمان توريد السـلع الأساسـية إلى السـوق الفلسـطيني، وتشـرع حالياً بدراسـة الخيارات من أجل إنشـاء الصـوامع لتخزين السـلع الاسـتراتيجية، وأعرب عن تطلعه إلى الاسـتفادة من الخبرات العربية في هذا المجال. كما أوضـح معاليه أنه وعلى الرغم من الأزمة المالية الخانقة نظراً لقرصـنة الإيرادات من قبل الاحتلال الإسـرائيلي، إلا أن الحكومة الفلسـطينية قد تمكنت من تقديم الدعم لبعض السـلع الأساسـية والوقود بقيمة 50 مليون دولار شـهرياً، وذلك في الوقت الذي وصـلت فيه قيمة الاقتطاعات والأموال المحجوزة من قبل سـلطة الاحتلال خلال النصـف الأول من العام الحالي 2022 إلى 400 مليون دولار. ونوّه معاليه إلى سنّ تشريعات وقوانين جديدة بدولة فلسطين من أجل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتشـجيع صـغار المستثمرين؛ ومنها قانون الشـركات الفلسـطيني الأول الذي تم تطويره بدعم من البنك الدولي، ودخل حيز النفاذ منذ شـــهر أبريل/ نيســـان 2022، وأعرب معاليه عن اســـتعداده لنقل التجربة الفلســـطينية الرائدة في تطوير وتنفيذ هذا القانون، إلى الدول العربية وإطلاعها عليه، وأفاد بأنه تم تقديم مذكرة شـارحة لعرض هذا القانون على الدول الأعضـاء للاسـتفادة منه في تطوير قانون الشـركات العربي الموحد. وتوجه معاليه بالشكر للدول الأعضـاء لحرصـهم الدائم على دعم الاقتصـاد الفلسـطيني، وإقراراهم لكافة البنود الواردة في مشـروع القرار الخاص بذلك، لمسـاعدة دولة فلسـطين في التغلب على أزمتها المالية، وذلك من خلال التبرع بإضـافة أصـغر عملة ورقية وطنية في الدول العربية والإسـلامية على فاتورة الاتصـالات لمشـتركي الخدمات، وتفويض البنك الإسـلامي للتنمية لإدارة هذه الأموال بنفس آلية عمل صـندوقي الأقصـى والقدس. كما أعرب معاليه عن تطلعه إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم له خاصةً في مخيمات اللجوء وضمان حصـولهم على الخدمات الأسـاسـية. وفي هذا الإطار، أعرب عن أمله في دعم مشـروع القرار الخاص بالطاقة الشـمسـية للمخيمات الفلسـطينية؛ والمزمع إدراجه ضـمن بنود القمة العربية التنموية: الاقتصـادية والاجتماعية في دورتها القادمة (5) بالجمهورية الإســلامية الموريتانية خلال العام القادم 2023. وفي ختام كلمته، توجه بالشــكر للمجلس متمنياً لأعمال الدورة الحالية النجاح والتوفيق.

7- ألقى ســعادة الدكتور/ رياض بن محمد الخريّف – وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية بالمملكة العربية الســعودية كلمة، اســتهلها بالتهنئة للمملكة المغربية على رئاســتها للدورة (110) للمجلس الاقتصــادي والاجتماعي، وتقدم بالشــكر لجمهورية مصــر العربية على رئاســتها الناجحة لأعمال الدورة (109) للمجلس، كما تقدم بالشــكر إلى الأمانة العامة على الجهود الكبيرة في الإعداد والتحضير لأعمال المجلس. وأوضح سيادته أن العالم العربي يواجه العديد من التحديات التنموية والاقتصــادية التي تســتوجب التكاتف والتعاون للنهوض بالمجتمعات العربية وخدمة الأهداف التنموية للوصـــول إلى المزيد من النمو والازدهار الاقتصـــادي والاجتماعي. وأشـــار إلى التحديات الجيوسـياسـية والاقتصـادية التي تواجه العالم حالياً، والتي نتج عنها تحديات أمام الدول العربية سـاهمت في رفع مسـتوى الاحتياج الاقتصـادي والتنموي؛ ومنها أزمة انعدام الأمن الغذائي والتي تسـتوجب العمل بشـكل مشـترك لإيجاد حلول عاجلة ومســتدامة للتغلب عليها، وأشـــار في هذا الإطار إلى الدور الريادي الذي قامت به حكومة المملكة العربية السعودية بالعمل مع المجتمع الدولي على كافة الأصعدة في سبيل التغلب على هذه الأزمة؛ حيث ساهمت المملكة العربية السعودية مع مجموعة التنسيق العربية من خلال الاستجابة لأزمة إمدادات الغذاء العالمية بـالإعلان عن حزمـة دعم تبلغ 10 مليـارات دولار أمريكي. وفي ختـام كلمتـه، أكّـد على دعم المملكـة العربيـة

السعودية الكامل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في استضافتها للقمة العربية في دورتها العادية (31)، وكذلك دعم المملكة الكامل للجمهورية الإسلامية الموريتانية في استضافتها للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة.

8- ألقى معالي الدكتور/ جبريل إبراهيم – وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بجمهورية السودان، كلمة استهلها بتقديم التحية للوفود المشاركة، مؤكداً اعتزاز بلاده بالدور والمساهمات الكبيرة التي يقدمها المجلس لإرساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها، والعمل على تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي لاسيما في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من تطورات بالغة الأهمية تتعاظم فيها احتياجات دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة، ومواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى. وتقدم معاليه بالتهنئة للمملكة المغربية على توليها رئاسة الدورة (110) للمجلس، متمنياً لها التوفيق. كما تقدم بالشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية على حسن إدارتها لأعمال الدورة السابقة (109). وأشار معاليه أن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية تمر بظروف عصيبة واستثنائية، وأنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من الدول العربية، إلا أن هناك حاجة لبذل المزيد من هذه الجهود لتجاوز التحديات الراهنة، وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي العربي. وأوضح معاليه أن اجتماعات المجلس تمثل فرصةً مواتية للتشاور حول تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها على الاقتصادات العربية، وذلك في ظل العوامل المحيطة وفي مقدمتها تداعيات جائحة "كوفيد–19" والتغير المناخي والمخاوف من احتمالات ركود الاقتصاد العالمي، وكذلك تداعيات الأزمة الأوكرانية التي ألقت بظلالها السالبة على الدول العربية بشكل خاص. كما أوضح أن المنطقة العربية من أكثر المناطق عُرضةً لصدمات الغذاء وارتفاع أسعار السلع؛ الأمر الذي يستدعي المزيد من التعاون والتنسيق، وفي هذا الإطار، أعرب عن ترحيب جمهورية السودان والتزامها التام بتنفيذ مبادرة الاستثمار الزراعي العربي المشترك والأمن الغذائي العربي، وعن توفر الإرادة السياسية القوية لإتاحة كافة الإمكانات الزراعية والثروة الحيوانية للمساهمة في تأمين الغذاء والسلع للسودان وللدول العربية بما يحقق أهداف الأمن الغذائي العربي المشترك. وجدّد دعوته إلى المنظمات والصناديق وبيوت التمويل العربية والمستثمرين ورجال الأعمال لإنشاء شراكات مع السودان لإنجاز هذا المشروع العربي المشترك. وأشار معاليه إلى ضرورة وضع قوانين وتشريعات جاذبة للاستثمار في مختلف المجالات المتاحة لدى الدول العربية؛ ومن أهمها السياحة والزراعة والصناعة وقطاع الاتصالات والتحول الرقمي. وأعرب عن اعتزازه بالجهود الحثيثة والمتواصلة التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكين الاقتصادات العربية من الارتقاء بمستويات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتطلعه لدور أكبر للمجلس خلال الفترات القادمة بما يُمكّن الدول الأعضاء من مواجهة التحديات على الصعيدين العالمي والإقليمي للنهوض بمقدراتها وتمكين شعوبها من تحقيق مستويات الرفاه الاقتصادي التي تطمح إليها. وفي ختام كلمته، تقدم بالشكر لرئاسة المجلس، وللأمانة العامة على حسن التنظيم، متمنياً لأعمال المجلس التوفيق والنجاح.

9- ألقى معالي السيد/ محمد ولد اسويدات – وزير التنمية الحيوانية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية كلمة، استهلها بتقديم الشكر لجمهورية مصر العربية على رئاستها للدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقدم بالتهنئة للمملكة المغربية لرئاستها للدورة (110) للمجلس، كما تقدم بالشكر للأمانة العامة على حسن الإعداد والتنظيم لأعمال المجلس. وأعرب معاليه عن تأكيده لجاهزية الجمهورية الإسلامية الموريتانية لاستضافة القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، في العاصمة الموريتانية نواكشوط خلال عام 2023، كما أعرب عن تطلعه أن تشكّل هذه القمة محطةً بارزة في مسيرة العمل العربي المشترك، وأن تخرج بقرارات تعكس

تطلعات القادة العرب وتلبّي طموحات الشعوب العربية في تحقيق التنمية المستدامة. وفي ختام كلمته، جدّد معاليه دعوته للمشاركة في هذه القمة، مؤكداً سرور الجانب الموريتاني لاستقبال الوفود المشاركة، مُتمنياً لأعمال الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي النجاح والتوفيق.

10- تم خلال الجلسة الافتتاحية للدورة (110) للمجلس، مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك في إطار التعاون والشراكة بين الجانبين، وقام بالتوقيع من جانب الأمانة العامة السيدة السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، ومن جانب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سعادة المهندس/ هاني سنبل – الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

11- عقب توقيع مذكرة التفاهم، ألقى سعادة المهندس/ هاني سنبل – الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كلمة، استهلها بالإعراب عن خالص شكره وتقديره لمعالي الأمين العام والأمانة العامة لدعوتهم الكريمة للمشاركة في هذه الدورة، وأوضح أن إجمالي ما قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منذ إنشائها عام 2008 بلغ ما يقارب 61 مليار دولار، خُصصت منها 31% لصالح الدول العربية. كما تحرص المؤسسة على بذل الجهود لتعزيز التجارة في المنطقة العربية من خلال التعاون مع مختلف الشركاء على استغلال كافة الفرص المتاحة للمساهمة في زيادة مكاسب البلدان العربية من التجارة الدولية، كما أوضح أن المؤسسة الدولية نفّذت المرحلة الأولى من برنامج "مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس)" بين الأعوام 2014 و2018، وتم اعتماد وإطلاق المرحلة الثانية بتاريخ 2021/10/27 بهدف تنفيذها على مدى خمسة أعوام. كما تم كذلك اعتماد الحزمة الأولى من المشاريع المقدمة للبرنامج بتاريخ 2022/3/31، وتستعد المؤسسة حالياً لمناقشة واعتماد الحزمة الثانية من المشاريع خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2022. كما أكد أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، من خلال برنامج (الأفتياس 2.0)، تولي أولوية كبيرة للظروف الراهنة المتأثرة بتداعيات جائحة "كوفيد–19" والصراعات الجيوسياسية أولوية كبيرة لمعالجة التحديات الهيكلية الحالية للتجارة في المنطقة العربية. كما تقدم بالشكر للجهات المانحة التي قدمت الدعم المالي لبرنامج (الأفتياس 2.0)، والتي بلغت حتى تاريخه 15.5 مليون دولار أمريكي، ويأمل أن تصل إلى 40 مليون دولار لتحقيق الأثر المطلوب على التجارة في المنطقة العربية، وجدد الدعوة لكافة الدول العربية التي لم تلتحق بعد بالبرنامج، بالانضمام إليه والاستفادة منه.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله، وأقره على النحو التالي:

- **البند الأول: تقرير الأمين العام:**
  1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
  2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (109) و (110).
- **البند الثاني:**

  الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).

❖ **البند الثالث:**

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20) والتحضير للقمة في دورتها الخامسة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية: 2023).

❖ **البند الرابع:**

برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية.

❖ **البند الخامس:**

محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **البند السادس:**

الاستثمار في الدول العربية.

❖ **البند السابع:**

إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية.

❖ **البند الثامن:**

اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.

❖ **البند التاسع: الموضوعات الاقتصادية الدورية:**

1. دعم الاقتصاد الفلسطيني.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022.
3. الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2022.
4. تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2021.

❖ **البند العاشر:**

الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018 – 2037.

❖ **البند الحادي عشر: الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك:**

1. اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة.
2. قرار الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (القاهرة: 2022/7/26).
3. المجلس العربي للاختصاصات الصحية.

❖ **البند الثاني عشر:**

إنشاء وتمويل المركز العربي للآثار والتراث الحضاري بمدينة تيبازة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

❖ **البند الثالث عشر:**

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

❖ **البند الرابع عشر:**

التنمية المستدامة.

❖ **البند الخامس عشر: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:**

أولاً: المجالس الوزارية:

- تقرير وقرارات الدورة العادية (14) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20).
- الدورة العادية (56) لمجلس وزراء الصحة العرب (الأمانة العامة: 23-2022/3/24).
- الدورة العادية (57) لمجلس وزراء الصحة العرب (جنيف: 2022/5/22).
- الدورة العادية (45) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (الأمانة العامة: 2022/5/26).

ثانياً: اللجان:

- اجتماع الدورة (53) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (مقر اتحاد اذاعات الدول العربية – الجمهورية التونسية: 29-2022/5/31).
- اجتماع الدورة (31) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مدينة العلمين – جمهورية مصر العربية: 24-2022/7/28).
- تقرير وتوصيات الاجتماع (32) للجنة مؤسسات المجتمع المدني (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2022/8/25).

❖ **البند السادس عشر:**

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (112) للمجلس.

❖ **البند السابع عشر: ما يستجد من أعمال.**

ثانياً: القرارات

قــرار
بشأن
تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (109) و(110)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110).

(ق2342 - د.ع 110 - 2022/9/1)

قــرار
بشأن
الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع. (31)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قــراري مجلــس جامعــة الــدول العربيــة علــى مســتوى القمــة رقــم (280) د.ع (16) بتــاريخ 2004/5/23، ورقم (605) د.ع بتاريخ 2014/3/26،
  - قــرارات المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقــم (1406) د.ع (67) بتــاريخ 2001/2/14، ورقــم (2229) د.ع (104) بتــاريخ 2019/9/5، ورقــم (2262) د.ع (105) بتــاريخ 2020/2/6، ورقــم (2279) د.ع (106) بتــاريخ 2020/9/3، ورقــم (2288) د.ع (107) بتــاريخ 2021/2/4، ورقــم (2304) د.ع (108) بتــاريخ 2021/9/2، ورقــم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10، ورقم (2341) د.غ.ع بتاريخ 2022/7/21،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

<u>أولاً:</u> التأكيد على الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التالية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):

1. تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
2. تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصــادية والاجتماعية (الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20).
3. التقدم المحرز لاستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
4. دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.
5. الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وآلية معالجة التحديات الضريبية الناشئة عنه.
6. التعافي الاقتصادي والاجتماعي من جائحة كورونا في الدول العربية.
7. الإستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (2021-2030).
8. التعاون الفضائي العربي.
9. التنمية الزراعية العربية المستدامة.

10. الأمن الغذائي العربي.
11. الاستعمال العقلاني للمكننة في المحاصيل الكبرى وتنمية تقنيات تسيير الأراضي لتحسين الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية باستعمال الزراعة الحديثة.
12. استدامة المراعي العربية.
13. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مختبر التشريعات التخصصية.
14. دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة كارثة الجفاف وآثارها الغذائية الخطيرة على الشعب الصومالي.
15. الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهننة العمل الاجتماعي العربي (2023–2027).
16. إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
17. دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية.
18. الاستراتيجية العربية لتعزيز العمل التطوعي (2030).
19. الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

ثانياً: الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (31)، في صورته النهائية، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه شهر قبل تاريخ انعقاد القمة.

ثالثاً: الطلب من الأمانة العامة صياغة مشاريع القرارات الخاصة بالبنود المدرجة في الملف الاقتصادي والاجتماعي، والمقترح صدورها عن القمة، ورفعها إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيرية للقمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على ألا يتم تمويل المشاريع النموذجية من طرف آليات التمويل العربية إلا بعد تقييم نتائجها وإضفاء الطابع العربي عليها.

رابعاً: عرض توصيات الاجتماع (41) للجنة العربية الدائمة للبريد في بند "ما يستجد من أعمال" لمشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة العربية د.ع (31)، وذلك بعد استيفاء الإجراءات المطلوبة بعد عرضها على دورة استثنائية للمجلس الوزاري المختص تعقد قبل نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2022، تمهيداً لرفعها إلى الدورة (31) للقمة.

(ق2343 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
(الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)
والتحضير للقمة في دورتها الخامسة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية: 2023)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)،
  - نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)،
  - قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (658) د.ع (27) بتاريخ 2016/7/25، ورقم (765) د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31،
  - قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2213) د.ع (103) بتاريخ 2019/2/7، ورقم (2230) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5، ورقم (2263) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، ورقم (2326) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين كبار المسؤولين والوزاري،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الترحيب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة التي عُقدت في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20، ودعوتها إلى استكمال متابعة تنفيذ هذه المقررات الصادرة عن القمة، وإعداد تقرير في هذا الشأن يتم رفعه إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

2. الإحاطة علماً بالموضـــوعات المقترحة التي تلقتها الأمانة العامة من عدد من الدول الأعضـــاء والمنظمات العربية المتخصـصـــة للعرض ضـمن مشـروع جدول أعمال الدورة الخامسـة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، والمُقرّر أن تستضيفها الجمهورية الإسلامية الموريتانية العام المقبل (2023)، ودعوة هذه الدول والمنظمات إلى اســتكمال متطلبات عرض الموضــوعات على القمة في ضوء المعايير المُقرّة لهذا الغرض، وحتى تتمكن الأمانة العامة من عرضها على لجنة المتابعة المعنية بالتحضير للقمة، ومن ثم عرضها على القمة وفقاً للإجراءات والنُظم المُتبعة.
3. دعوة الدول الأعضـــاء والمنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصـــصـــة الراغبة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات/ المشروعات التي تقترح عرضها ضمن مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصـــــادية والاجتماعية، في موعد أقصـــــاه 2022/10/25، على أن تكون هذه الموضـوعات/المشـروعات مسـتوفاة للمعايير المطلوبة للعرض على القمة، وأن تكون مزوّدة بالمذكرات الشارحة اللازمة ومشاريع القرارات المقترح صدورها عن القمة.
4. الإحاطة علماً بالتقرير الذي قدّمته الجمهورية الإســلامية الموريتانية بشــأن الاســتعدادات الخاصــة باســتضــافة الدورة الخامســة للقمة العربية التنموية: الاقتصــادية والاجتماعية، والمُقرّر انعقادها في العاصـمة نواكشـوط العام القادم 2023، والإشـادة بالجهود التي تبذلها في هذا الشـأن، وتكليف الأمانة العامة باسـتمرار التواصـل والتنسـيق مع الجانب الموريتاني من أجل الإعداد والتحضـير الجيد لأعمال هذه القمة، وموافاة الدول الأعضاء بالمستجدات أولاً بأول.

(ق2344 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قرار القمة العربية التنموية: الاقتصـــادية والاجتماعية في دورتها الرابعة رقم (53) بتاريخ 2019/1/20،
  - قراري المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي رقم (2190) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، ورقم (2306) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2،
  - التقرير المرحلي الثالث حول المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس2.0)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1- الإحاطة علماً بالتقرير المرحلي الثالث حول المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المســـاعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس2.0).

2- الترحيب بالإطلاق الفعلي للمرحلة الثانية من برنامج مبادرة المســـاعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس2.0)، واعتماد الحزمة الأولى من المشاريع في إطار البرنامج لصالح الدول العربية.

3- الإشـادة بالدعم المقدم من كل من: المملكة العربية السـعودية، وجمهورية مصـر العربية، والجمهورية الإسـلامية الموريتانية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، وصـندوق تنمية التجارة، والمؤسـسـة الدولية الإسـلامية لتمويل التجارة، والبنك الإسـلامي للتنمية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لإطلاق المرحلة الثانية من برنامج (الأفتياس 2.0).

4- دعوة الدول العربية لتقديم الدعم اللازم لاســـتكمال تعبئة موارد المرحلة الثانية من برنامج (الأفتياس 2.0) والاستفادة من الأنشطة التي تقدم من خلال هذا البرنامج لتعزيز التجارة في المنطقة العربية.

(ق2345 - د.ع 110 - 2022/9/1)

قــرار
بشأن
محور أعمال الدورة:
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2327) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للسادة مدراء عامي الجمارك بالدول العربية يومي 23-2022/3/24،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (53) للجنة التنفيذ والمتابعة يومي 3-2022/7/4،
  - مشاريع الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة (ملحق القيود الفنية على التجارة، ملحق تدابير الصحة والصحة النباتية، ملحق تسهيل التجارة، ملحق الملكية الفكرية)،
  - تقرير وتوصيات الاجتماعين (8) و(9) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، خلال الفترة 1-2022/3/3 و16-2022/8/18،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (9) و(10) للجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 15-2022/2/17 و7-2022/6/9،
  - تقرير الاجتماع (4) لجنة تحرير التجارة في الخدمات يومي 30-2022/3/31،
  - تقرير الاجتماع (38) للجنة الاتحاد الجمركي العربي يومي 5-2022/7/6،
  - تقرير الأمانة العامة بشأن العقبات التي تواجه الصادرات العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع الي ايضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. **لجنة التنفيذ والمتابعة:**

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (53) للجنة التنفيذ والمتابعة، الذي عقد يومي 3-2022/7/4.

ب. الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1482) د.ع (72) بتاريخ 2003/9/18 والذي يتضمن في الفقرة خامساً: (2- إلغاء التصديق على الفواتير والوثائق والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات).

ج. اعتماد الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (ملحق القيود الفنية على التجارة، ملحق تدابير الصحة والصحة النباتية، ملحق تسهيل التجارة[1] وملحق الملكية الفكرية)، بشكل استرشادي لمدة عامين على أن تطبق بشكل الزامي اعتباراً من 2024/9/1.

د. الطلب من جمهورية العراق إعادة النظر في التحفظ الوارد في التقرير الثاني عشر لفريق الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك، حيث تعد صياغة التحفظ بمثابة تجميد لعضوية العراق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2].

هـ. اعتماد "الدليل الارشادي الإقليمي في الدستور الغذائي" بصيغته المرفقة، ودعوة الدول الأعضاء على وضعه موضع التنفيذ في موعد أقصاه 2023/3/1.

و. إعادة وثيقة "استراتيجية عمل الفريق العربي لسلامة الغذاء" و"البنود المرجعية لعمل الفريق العربي لسلامة الغذاء" إلى الفريق العربي لسلامة الغذاء، لإعادة صياغتهما في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء.

ز. دعوة الدول العربية إلى المشاركة بفاعلية في "الشبكة العربية للمنافسة" لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

2. <u>قواعد المنشأ:</u>

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (8) للّجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية خلال الفترة 1-2022/3/3، والاجتماع (9) للجنة خلال الفترة 16-2022/8/18.

ب. الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المُضيّ قدماً في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسرعة الانتهاء منها.

ج. الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العمل على تفعيل مبدأ "تراكم المنشأ" في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3. <u>آلية تسوية المنازعات:</u>

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (9) للجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال الفترة 15-2022/2/17، والاجتماع (10) للجنة خلال الفترة 7-2022/6/9.

ب. الطلب من لجنة الخبراء القانونيين سرعة الانتهاء من عملها وعرض نتائج أعمالها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4. <u>التعاون الجمركي:</u>

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للسادة مدراء عامي الجمارك بالدول العربية، يومي 23-2022/3/24.

---

(1) تتحفظ **<u>المملكة العربية السعودية</u>** على اعتماد ملحق تسهيل التجارة إلا بعد وضع الإطار الزمني لتنفيذ كافة الالتزامات من قبل كافة الدول الأعضاء خاصة الالتزامات الواردة في الفئة (ج) من الملحق.

(2) **<u>رد جمهورية العراق:</u>** الإبقاء على الصفة الاسترشادية للملفات التي توافقت عليها الدول الأعضاء في حينها لكون أحكامها جاءت لتسترشد الدول الأعضاء بها في إعداد تشريعاتها أو تعديلها وفق المعايير الواردة بها، وبما يتوافق مع تشريعاتها الوطنية والتي تمثل (الدليل الاسترشادي الموحد لحماية المستهلك في المنطقة العربية، الدليل الاسترشادي لقانون المنافسة ومراقبة الاحتكارات، الملحق القانوني للملكية الفكرية) واستمرار التحفظ فيما يتعلق بآلية المعالجات التجارية، والقيود الفنية على التجارة، وقواعد المنشأ التفصيلية، وتسهيل التجارة، لتكون استرشادية ولحين تهيئة العراق بشكل كامل وفعال لتطبيق تلك الملاحق المذكورة والتي تحمل صفة الإلزام، ولتوفيق أوضاعها وتهيئة البنى التشريعية والظروف الملائمة لعملية التطبيق للملفات يتم من خلالها مراجعة الإجراءات وإعلان الجاهزية من قبل جمهورية العراق.

ب. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

ج. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور بين الدول العربية المعدلة (الترانزيت) حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (4) للجنة تحرير التجارة في الخدمات، يومي 30-2022/3/31.

ب. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سرعة استكمال إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

ج. حث الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، على استكمال عروضها النهائية لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي[3]:

أ. الموافقة على تقرير الاجتماع (38) للجنة الاتحاد الجمركي العربي الموحد، يومي 5-2022/7/6[4].

ب. الطلب من لجنة الاتحاد الجمركي العربي الموحد الاستفادة من الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ق2346 – د.ع 110 – 2022/9/1)

(3) تؤكد **الجمهورية التونسية** على تحفظها الوارد في الاجتماع (44) للجنة التعريفة الجمركية الموحدة. كما ترى الجمهورية التونسية أن يبقى التفاوض حول التعريفة الجمركية الموحدة في إطار اللجنة المختصة بهذا الموضوع، وهي لجنة التعريفة الجمركية الموحدة.

(4) تجدد **المملكة المغربية** تحفظها بشأن منهجية التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية الموحدة وتطلب إحالة مسألة وضع منهجية للتفاوض على توحيد الرسوم الجمركية إلى لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة باعتبارها اللجنة الفنية المختصة، ثم بعد ذلك فقط، رفع نتائج عملها إلى لجنة الاتحاد الجمركي لإصدار التوصية التي تراها مناسبة في هذا الموضوع.

مرفق

الدليل الارشادي الإقليمي في الدستور الغذائي

١٤ مايو ٢٠١٩

V.٠٦

خلفية عامة

تم اعداد هذه الوثيقة من خلال الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء بواسطة مجموعة العمل الفنية للدستور الغذائي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة وبدعم من المبادرة العربية لسلامة الأغذية و تسهيل التجارة (SAFE) الممولة من الوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي بتنفيذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمشاركة مع جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين. المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جدول المحتويات

السياسة الوطنية في الدستور الغذائي .....

إجراءات توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي.....

اللجنة الوطنية للدستور الغذائي– إجراءات العمل .....

نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي – .....

طرق العمل .....

معايير وآلية تحديد الوفد الوطني للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي .....

اعداد المواقف الوطنية المشاركة في نشاطات هيئة الدستور الغذائي دور ومسؤوليات رؤساء وأعضاء الوفود والخبراء .....

السياسة الوطنية في الدستور الغذائي

المقدمة

١- تعرب الدولة العضو في هيئة الدستور الغذائي عن اهتمام ملحوظ في الترويج لسلامة الأغذية وجودتها في ما يتعلّق بالمنتجات المُعدَّة للتصدير والاستهلاك المحلي، وتلتزم اعداد/تعديل/تحديث المواصفات الوطنية والتشريعات المتعلقة بسلامة الاغذية استناداً إلى المواصفات والتوجيهات الدولية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي.

٢- تحدّد هذه الوثيقة سياسة الحكومة وأولوياتها في الدستور الغذائي، والاستراتيجيات التي سوف تُعتَمَد لدعم تنفيذ هذه السياسة على نحو فعّال.

مجالات العمل ذات الأولوية

أولاً- تعزيز البنى والنُظم الوطنية لدعم الإدارة الكفوءة لأنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني

١- تشكّل البنية المتينة والنُظم الجيدة لإدارة أنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني عنصرا هاما في تعزيز المشاركة الفعّالة ودعم الإدارة الكفؤة لعمل الدستور الغذائي، وضمانا لاستخدام الموارد الوطنية المحدودة على النحو الأكثر كفاءة.

تعتبر اللجنة الوطنية للدستور الغذائي و نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي المؤسستين الأبرز اللتين تضطلعان معاً بدور رئيسي في الإدارة الفعّالة لعمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

٢- تتطلب الإدارة الجيدة لاي نظام وطني للدستور الغذائي توفر العناصر التالية:

أ- بنى مخصصة لإدارة الأنشطة المتصلة بالدستور الغذائي؛

ب- تحديد نقطة الاتصال الوطنية في الدستور الغذائي، و موقعها، وتوفير الموارد الملائمة لها بحيث تكون قادرة على تأدية جميع مهامها ومسؤولياتها الرئيسية؛

ت- بناء مرجعيات استشارية متينة على الصعيد الوطني (اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ولجانها الفرعية والمجموعات المتصلة بها) بما يدعم مشاركة أصحاب العلاقة كافة في جميع المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي وغيرها من المسائل ذات الصلة؛

ث- توفير الدعم الرفيع المستوى والاقرار ببرامج الدستور الغذائي عبر إعلان واضح يحدّد أولويات الدولة الاستراتيجية واهتماماتها في الدستور الغذائي؛

ج- إقامة روابط اقليمية ودولية قوية لدعم التعاون والنهوض بالمسائل ذات الاهتمام المشترك؛

ح- اعتماد إجراءات منهجية لرصد وتحليل أنشطة الدستور الغذائي ومتابعة التدابير المتخذة.

٣- تتمثل الأولوية بالنسبة للحكومة في انشاء و/او تعزيز دور وعمل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بحيث تؤدي مهامها من حيث الإشراف الاستراتيجي الرفيع المستوى على أنشطة الدستور الغذائي وتوجيهها، ودعم عملية تحقيق أولويات وطنية حاسمة على صعيد تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع التشريعات والمواصفات والمشاركة في نشاطات الدستور الغذائي.

ونظراً إلى أن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي تشكل هيئة استشارية رفيعة المستوى، سيكون من الهام أن تسعى قدماً لتعزيز العمليات التشاورية الرامية إلى دعم مشاركة جميع الأطراف المعنية في عمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

استراتيجية التنفيذ

أ- وضع آليات عمل موثّقة لتعزيز اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ولجانها الفرعية والمجموعات المتصلة بها بصفتها الهيئة الاستشارية الوطنية الأعلى شأناً ؛

ب- وضع آليات عمل موثّقة لتعزيز قدرات نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي من خلال تدريبها، وبناء قدراتها، وتوفير الموارد الضرورية لها بحيث تؤدي وظائفها ومسؤولياتها الرئيسية؛

ت- تنظيم ورش عمل وندوات موجّهة لأصحاب الشأن من أجل تعزيز مشاركتهم في عمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

ثانياً- تعزيز القدرات الوطنية للمشاركة في الدستور الغذائي وتحديد مجالات المشاركة ذات الأولوية

١- من الضروري المشاركة في أنشطة الدستور الغذائي لتمثيل المصالح الوطنية وضمان أن ترتكز المواصفات الدولية على مدخلات جميع البلدان الأعضاء والأطراف المعنيين.

٢- يشمل برنامج نشاطات هيئة الدستور الغذائي مجموعة واسعة من المواضيع، لذلك يجب الحرص على أن تُوجّه الموارد الوطنية المحدودة إلى المواضيع والبرامج ذات الصلة والفائدة الأكبر بالنسبة إلى الدولة العضو على صعيد سلامة الأغذية، وحماية صحة المستهلك، ونزاهة التجارة البينية.

٣- الترويج لفهم الدستور الغذائي على المستوى الوطني، وتعزيز انخراط ومشاركة أصحاب الشأن في عملية وضع المواصفات الدولية، بما في ذلك التشجيع على وضع مواصفات تتّسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى الدولة و/او دول الاقليم.

٤- أن وضع مواصفات دولية تعتمد على الاسس العلمية وتقييم المخاطر يتطلّب بذل الكثير من الجهود في مجال التعاون من اجل تحقيق هدفين إثنين هما حماية صحة المستهلكين وضمان اعتماد ممارسات عادلة

في التجارة، وعليه من الضروري اتخاذ إجراءات لتوطيد الشبكات والروابط الإقليمية من أجل التشجيع على التواصل، وتبادل المعلومات والخبرات، ودعم عملية وضع مواصفات دولية في مجالات ذات أهمية مشتركة.

استراتيجية التنفيذ

أ- تحديد لجان الدستور الغذائي وبرامج العمل ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة و/او الاقليم؛

ب- تدريب أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي وجهة الاتصال الوطنية على الترويج لانشطة الدستور الغذائي من خلال نشر المعرفة في فهم الدستور الغذائي وصلته بحماية الصحة والتجارة؛

ت- تعزيز الإطار الاستشاري لدعم إشراك ومشاركة أصحاب الشأن على الصعيد الوطني في عمل الدستور الغذائي؛

ث- زيادة الوعي إزاء الدستور الغذائي والمسائل المتصلة بالسلامة الغذائية بين أصحاب الشأن لدعم عملية استيعاب التشريعات والمواصفات وتنفيذها على الصعيد الوطني؛

ج- تعزيز الفهم والقدرات على الصعيد الوطني للمشاركة في عمل الدستور الغذائي، والمساهمة في وضع المواصفات الدولية، وتمثيل المصالح والأولويات الوطنية.

ح- دعم الإجراءات الهادفة لتعزيز الشبكات والروابط الإقليمية في ما بين اللجان الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي في دول الاقليم من أجل تبادل المعلومات، والتشجيع على التعاون في مجال الدستور الغذائي والمسائل المتصلة به.

ثالثاً- التشجيع على وضع المواصفات الوطنية للأغذية والتشريعات استناداً إلى الدستور الغذائي

١- يقضي أحد المبررات الرئيسية للانضمام لعضوية الدستور الغذائي والمشاركة فيه بتوفير الفرصة للبلدان الأعضاء لتعزيز قدراتها التنظيمية في ما يخص الغذاء على الصعيد الوطني، ودعم عملية وضع مواصفات وتشريعات وطنية للأغذية بالاستناد إلى المواصفات الدولية والخطوط التوجيهية التي تصدرها هيئة الدستور الغذائي . ويجب أن تُمنَح الأولوية إلى اعداد/تعديل/تحديث المواصفات والتشريعات الوطنية للأغذية في المجالات الحساسة والاكثر دقة. كذلك، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى إلى وضع تشريعات لمعالجة المسائل المتصلة بسلامة الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.

٢- ينبغي، عند إصدار مواصفات على الصعيد الوطني، التمييز بصورة واضحة بين الأحكام الإلزامية والاحكام الاختيارية. وبصورة عامة، تركّز السلطات التشريعية الوطنية على الأحكام الإلزامية الضرورية بالنسبة إلى سلامة الأغذية وحماية الصحة. أمّا الأحكام المتصلة بالجودة والتي تضعها الهيئات المعنية بالمواصفات، فيجب أن يكون تطبيقها اختياريا ما لم تنص التشريعات الوطنية على خلاف ذلك.

استراتيجية التنفيذ

أ- استعراض المواصفات والتشريعات الموجودة بشأن الأغذية، ووضع خطط عمل من أجل مراجعتها وتحديثها مع الأخذ في الاعتبار المواصفات والخطوط التوجيهية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي؛

ب- الارتكاز على تحليل المخاطر عند وضع المواصفات و التشريعات الخاصة بالاغذية؛

ت- توفير المراجع العلمية اللازمة.

رابعاً- تعزيز القدرات العلمية والفنية على الصعيد الوطني للمساهمة في عملية وضع المواصفات الدولية

١- تتطلّب المشاركة الفعالة في عملية وضع مواصفات دولية توفّر قدرات علمية وفنية في مجموعة واسعة من المجالات.

٢- إن الخبرة العلمية والقدرات الفنية ضرورية للتحليل، والبحث، وجمع البيانات، وتمثيل المصالح الوطنية خلال جميع المراحل الحاسمة من عملية وضع المواصفات. ومن المهم أن تستخدم الدولة الخبرات الفنية المتاحة لإجراء البحوث والتحاليل الضرورية للمسائل ذات الاولوية بالنسبة اليها، واستخدام هذه المعلومات لبلورة مواقف وطنية. كذلك، إن القدرات العلمية الوطنية ضرورية لدعم عملية جمع البيانات لضمان ان المواصفات الدولية مبنية على بيانات ممثلة عالميا. كما أن تعزيز القدرات العلمية الوطنية حاسم لجهة دعم عملية تحديد متطلبات السلامة الغذائية على المستوى الوطني.

استراتيجية التنفيذ

أ- الاستعانة بالخبراء العلميين الوطنيين في مجالات متصلة بالدستور الغذائي/ وضع مواصفات وتشريعات الأغذية، وذات أولوية بالنسبة إلى الدولة؛

ب- تعزيز الروابط وشبكات التواصل بين المؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية واي مجموعات العلمية اخرى، على الصعيدين الوطني والإقليمي لتبادل المعلومات العلمية ودعم التحليل الفني؛

ت- التنسيق بين اللجان العلمية المعنية بسلامة الغذاء واللجان الفنية المعنية باعداد المواصفات و التشريعات الخاصة بالاغذية.

ث- دعم عملية وضع قواعد وبيانات وطنية حول مسائل/مواضيع ذات أهمية بالنسبة إلى الدولة و/او الاقليم.

إجراءات توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي

المقدمة

١- توضح هذه الوثيقة الإجراءات المتبعة في توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي والتي ترسل بواسطة أمانة هيئة الدستور الغذائي، وتجدر الإشارة إلى أن وثائق الدستور الغذائي تكون عادةً وثائق عامة ويمكن الاطّلاع عليها على الموقع الالكتروني الخاص بالدستور الغذائي.

٢- تضطلع نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي بمسؤولية ضمان حصول جميع الأطراف المعنية في الدولة على الوثائق والمعلومات المتصلة بالدستور الغذائي. وهذا إجراء هام للإحاطة بمشاركة جميع أصحاب الشأن في نشاطات هيئة الدستور الغذائي، ودعم هذه المشاركة.

٣- تغطي نشاطات هيئة الدستور الغذائي مجموعة واسعة من المجالات، وتتطلب نظماً وإجراءات لضمان أن تُرسَل الوثائق والمعلومات إلى الشخص المناسب/المجموعات المناسبة.

أولا : أنواع وثائق هيئة الدستور الغذائي

تشمل الوثائق التي تتلقاها نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي من قبل أمانة الدستور الغذائي، ما يلي:

أ- دعوات إلى المشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل.

ب- تقارير الاجتماعات ودورات اللجان.

ت- أوراق جدول الأعمال ومشاريع المواصفات.

ث- رسائل دورية.

ج- تقارير فنية صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية وهيئات دولية أخرى.

ح- بنود إعلامية.

ثانيا : إجراءات توزيع وثائق هيئة الدستور الغذائي

١- تقوم نقطة الاتصال الوطنية باستعراض الوثائق، وتقرّر التدابير الواجب اتخاذها لمتابعة كل منها مثلاً: للإحاطة علماً، أو لاتخاذ الإجراءات اللازمة والمتابعة ، و/او غيرها من الإجراءات.

٢- تُرسل الوثائق التي تتطلب اتخاذ الإجراءات والمتابعة إلى الإدارة الوطنية المختصة/الشخص المسؤول ذات الصلة، وفقا لتعليمات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، لاتخاذ الإجراءات الضرورية والمتابعة.

٣- تُرسل الدعوة، وجدول الأعمال، وأوراق العمل ومشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المتعلقة بلجان الدستور الغذائي إلى الادارة المختصة، وفقا لتوصيات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، وترسل نسخ عنها إلى سائر الأفراد/المجموعات المعنية حسبما هو ملائم.

٤- تُرسَل الوثائق الإعلامية إلى الأطراف المهتمة. ومن المفيد أيضاً نشر هذه الوثائق على الموقع الالكتروني للجنة الوطنية للدستور الغذائي.

٥- تحرص نقطة الاتصال الوطنية على أن تُقدَّم الإجابات على الدعوات والوثائق الأخرى ضمن الفترة الزمنية المناسبة.

٦- تُرسَل الملاحظات الوطنية، عند إنجازها، من خلال نقطة الاتصال الوطنية إلى أمانة الدستور الغذائي/ اللجنة المعنية في الدستور الغذائي.

ثالثا: الاتصالات مع أمانة الدستور الغذائي والحكومات المضيفة للجان

عملاً بدليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، يجب أن تمرّ جميع الاتصالات الرسمية من والى أمانة الدستور الغذائي من خلال نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي بما فيه ابلاغ تسميات الوفد او المشاركين في الاجتماعات، وإرسال التعليقات الوطنية وأي اتصالات أخرى ذات طابع رسمي. ومن الأهمية أن يتم إطلاع جميع الأطراف المعنية على الإجراءات المعتمدة في الاتصالات بحيث لا يحصل أي ارتباك أو سوء تفاهم.

اللجنة الوطنية للدستور الغذائي- إجراءات العمل

المقدمة

١- تعتبر اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بموجب هيكليتها، ورئاستها، وتشكيلتها، هيئة رفيعة المستوى يقضي دورها الرئيسي بتوفير الإدارة الإستراتيجية والتنسيق الرفيع المستوى على الصعيد الوطني بشأن مسائل متصلة بالدستور الغذائي ، وتقوم اللجنة بإسداء المشورة للحكومات بشأن الآثار المترتبة على مختلف القضايا المتّصلة بالعمل الذي تضطلع به هيئة الدستور الغذائي واللجان المنبثقة عنها.

٢- يشكل إنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي دعما لعمل نقطة الاتصال الوطنية ويضمن وجود فرصة لمختلف الجهات المعنية لتقديم آرائهم بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بالدستور الغذائي.

٣- تحدّد هذه الوثيقة إجراءات عمل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

إجراءات عمل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

١- تشكيلة ومهام اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

تُحدّد تشكيلة ومهام اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بموجب التشريع الذي يرعى تأسيسها. وتتسق مهامها إلى حدّ كبير مع الخطوط التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي؛

تضم اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ممثلين عن الجهات التالية:

أ- الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة؛
ب- السلطات المحلية؛
ت- منظمات المستهلكين؛
ث- الاتحادات/النقابات المهنية؛
ج- الجامعات؛
ح- مراكز البحوث؛
خ- الخبراء الاختصاصيين.

تحدد مهام اللجنة الوطنية للدستور الغذائي على النحو التالي:

أ- صياغة المواقف الوطنية حول المسائل التي تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية.
ب- تحديد مجالات الأولوية لمشاركة البلد في أعمال هيئة الدستور الغذائي؛
ت- تحديد الإدارات الوطنية المختصة والجهات المعنية وتعيين المندوبين لتمثيل البلد في الاجتماعات التي تعقدها الهيئة وأجهزتها الفرعية؛

ث- تقديم المشورة للحكومة في مسائل متصلة باعتماد مواصفات دولية ووضع مواصفات وتشريعات وطنية مستندة إلى الدستور الغذائي.

ج- القيام بمهام أخرى تسندها إليها الحكومة

٢- أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

تؤدي أمانة اللجنة الوطنية المهام الرئيسية التالية:

أ- تنظيم اجتماعات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي وفق جدول زمني متّفق عليه.

ب- إعداد جدول الأعمال بالتشاور مع رئيس اللجنة الوطنية للدستور الغذائي او من يمثله، وإرساله إلى الأعضاء قبل انعقاد الاجتماع بفترة كافية.

ت- إعداد الوثائق وأوراق جدول الأعمال لدعم المناقشات أو عملية اتخاذ القرارات.

ث- إعداد محاضر الاجتماعات ودعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، والاضطلاع بمسؤولية إجراءات المتابعة؛

ج- تحديث الأجزاء ذات الصلة باللجنة في الموقع الالكتروني للجنة الوطنية للدستور الغذائي؛

ح- تأدية الوظائف التي تسند إليها من جانب اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

٣- اعداد وإدارة جدول الأعمال

- تعقد اللجنة الوطنية للدستور الغذائي اجتماعاتها بناء على دعوة من رئيسها وبموجب جدول أعمال رسمي يتوافق مع صلاحيات اللجنة. وينبغي التمييز بصورة واضحة بين القضايا التي تتطلب نقاشاً/ توصية وتلك التي تُعرَض لإطلاع اللجنة عليها.

- يجب أن يركّز جدول أعمال اللجنة الوطنية للدستور الغذائي على ما يلي:

أ- مسائل استراتيجية في مجال السياسات التي تتصل بالدستور الغذائي ووضع المواصفات؛

ب- الموافقة على التمثيل الوطني في اجتماعات الدستور الغذائي؛

ت- المصادقة على المواقف الوطنية بشأن مسائل رئيسية مدرَجة على جدول أعمال اجتماعات الدستور الغذائي؛

ث- الموافقة على الأولويات الوطنية وبرامج العمل المتصلة بالدستور الغذائي ووضع المواصفات؛

ج- الاحاطة بما تم من توصيات باجتماعات اللجان الدولية بعد انعقاد كل اجتماع من خلال الوفود المشاركة؛

ح- مسائل وطنية متعلقة بسلامة الغذاء وذات الصلة بالدستور الغذائي

خ- أي مسائل أخرى تتطلب مستوى رفيع من التدقيق والقرار.

٤- تواتر الاجتماعات

- تعقد اللجنة الوطنية للدستور الغذائي اجتماعين على الأقل في السنة لمناقشة قضايا متصلة بالدستور الغذائي. ويجوز لها أن تعقد اجتماعات إضافية عند الحاجة. وتُرسل مواعيد الاجتماعات وجداول أعمالها قبل فترة ملائمة من انعقادها لتسهيل استعداد الممثلين لها ومشاركتهم فيها.
- تُحدّد مواعيد الاجتماعات بناء على عوامل مثل:

أ- مواعيد اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية؛

ب- متطلبات إصدار السياسات مثل خطط العمل السنوية، أو التشريعات، أو متطلبات وضع المواصفات أو المصادقة عليها.

ت- تطورات ومبادرات جديدة تؤثر على إدارة أنشطة هيئة الدستور الغذائي؛

ث- مسائل مختصة تتطلّب مستوى رفيع من التدقيق والتوجيه.

ج- مسائل طارئة ذات الصلة.

٥- اعداد محاضر الاجتماعات

تقوم امانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بإعداد محاضر موجزة عن اجتماعات اللجنة تشير بوضوح إلى المسائل التي جرت مناقشتها وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات، وإجراءات المتابعة. ويجب أن تُعدّ هذه المحاضر بعد انعقاد الاجتماع، على أن تُوزّع على جميع الأعضاء والأطراف المعنيين في الوقت الملائم.

٦- متابعة التوصيات

تتولى أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي مسؤولية رصد تنفيذ التوصيات المعتمدة من اللجنة، واتخاذ أي تدابير متابعة ضرورية.

٧- اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوطنية للدستور الغذائي

- تتمّ إدارة عمل الدستور الغذائي وفقاً للمواضيع واللجان. لذلك يمكن للجنة الوطنية ان تنشئ لجانا فرعية متخصصة تابعة لها عاكسة للجان الدستور الغذائي تُعنى بمواضيع ذات أولوية بالنسبة إلى البلد وتعكس البنى الدولية لإدارة المشاورات والاتصالات.
- يمكن للجنة الوطنية الاستعانة باللجان الفنية المعنية المتوفرة في البلد او انشاء لجان فرعية وفق الحاجة.
- تُحدّد تشكيلة اللجان الفرعية وفق الموضوع المعني بحيث تتمثل فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، والهيئات غير الحكومية وفقا للحاجة. ونظراً للطابع العلمي الذي يتّسم به الدستور الغذائي، من الأهمية أن يتمثل الخبراء الوطنيون المختصون في اللجان الفرعية.

- تُســـند إلى الادارة المعنية بموضـــوع اللجنة تحديد الخبير المســـؤول عن إدارة عمل اللجنة الفرعية المتخصـصـــة ضـمن التوجيهات العامة الصـادرة عن اللجنة الوطنية للدسـتور الغذائي وبدعم من نقطة الاتصال الوطنية.

- تعنى اللجان الفرعية المتخصصة بما يلي:

أ- العمل كهيئة استشارية للجنة الوطنية للدستور الغذائي في ما يتعلق بالمجال الذي انشئت لاجله؛

ب- تقديم المشورة والتوجيهات حول مسائل قيد الدراسة في لجنة الدستور الغذائي ذات الصلة؛

ت- توفير المشورة الفنية لاتخاذ مواقف وطنية بشأن النصوص والمسائل المطروحة على جدول الأعمال والتي تكون ذات أولوية بالنسبة إلى البلد؛

ث- رفع توصيات بشأن تشكيلة الوفود الوطنية في اللجنة، أو مجموعة العمل او فريق المهام؛

ج- رفع توصيات بشأن الأولوية في عملية وضـع المواصـفات والتشـريعات الوطنية الخاصـة بالاغذية بالاستناد إلى هيئة الدستور الغذائي ؛

ح- تقديم المشورة عن متطلبات التدريب وبناء القدرات؛

خ- القيام بأي أنشطة أخرى قد توكلها إليها اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

٨- مجموعات العمل الاستشارية الفنية

مجموعة العمل الاستشارية الفنية هي مجموعات مكونة من خبراء اختصاصيين تنشئها اللجنة الوطنية بهدف توفير الدعم الفني، وتقديم المشورة بشأن مسائل أو مواضيع محدّدة ذات صلة بالدستور الغذائي أو بعملية وضع المواصفات على الصعيد الوطني. ويمكن أن تكون مجموعات العمل الاستشارية الفنية لجاناً مختصة، مؤقتة أو دائمة، حسب الموضوع أو الأولويات الفنية أو المتطلبات على الصعيد الوطني. وتكون اللجنة الوطنية للدستور الغذائي واللجان الفرعية المتخصصة المنبثقة عنها مسؤولةً بصورة عامة عن تحديد المسائل والمواضيع التي تتطلب دعماً فنياً ومشورة.

يمكن إنشاء مجموعات استشارية فنية لتوفير التقييم، والدعم الفني، والمشورة في مجالات مثل علم الاحياء الدقيقة، والتغذية، والمواد المضافة إلى الأغذية، وأساليب التحليل ومتبقيات المبيدات ومخلفات العقاقير البيطرية ومضادات الميكروبات من بين مجالات أخرى.

يتم اختيار الأعضاء في المجموعات الاستشارية الفنية على أساس إلمامهم وخبرتهم في المجال الموضوعي الذي يوكل الى المجموعة. وتقوم السلطة المعنية بالموضوع المعروض باختيار رئيس المجموعة الاستشارية الفنية. كذلك، توفّر نقطة الاتصال الوطنية الدعم والتوجيهات الإجرائية إلى المجموعة الاستشارية الفنية خلال تأدية المهام المسندة إليها.

نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي –

طرق العمل

تحدد الدولة نقطة الاتصال الوطنية وذلك تسهيلا لاقامة اتصالات وعلاقات عمل تتسم بالكفاءة والفعالية فيما بين هيئة الدستور الغذائي وحكومات الدول الاعضاء.

تقوم نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي بدور هام في إدارة أنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني. ونظراً إلى تعدّد برامج الدستور الغذائي واتساع نطاقها، من الضروري إقامة بنى ونظم صحيحة لدعم التنسيق الفعّال على المستوى الوطني والنهوض بالمصالح الوطنية في الدستور الغذائي.

تتباين طرق عمل نقاط الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي في كل بلد تبعا للتشريعات الوطنية والهياكل والممارسات الحكومية.

تحدّد هذه الوثيقة البنى والإجراءات اللازمة لدعم الإدارة الكفوءة لنقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي على الصعيد الوطني.

طرق عمل نقطة الاتصال الوطنية مع الدستور الغذائي

١- مهام نقطة الاتصال الوطنية

تتباين طرق عمل نقاط الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي في كل بلد تبعا للتشريعات الوطنية والهيكليات والممارسات الحكومية؛ وتتمثل المهام الأساسية لنقطة الاتصال الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي، وفقا لدليل الإجراءات الدستور الغذائي في ما يلي:

أ- العمل كرابط بين الدولة العضو وأمانة الدستور الغذائي وبين الدولة العضو وجهات الاتصال الوطنية في البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي؛

ب- استلام النصوص النهائية لوثائق الدستور الغذائي وضمان توزيعها إلى المعنيين؛

ت- تنظيم اجتماعات تشاوريه وإرسال الملاحظات الوطنية بشأن وثائق أو اقتراحات هيئة الدستور الغذائي إلى امانة الدستور الغذائي وأجهزته الفرعية؛

ث- التعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية للدستور الغذائي؛

ج- تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع جهات الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي؛

ح- استلام الدعوات لحضور دورات هيئة الدستور الغذائي، وابلاغ اللجان ذات الصلة وأمانة الدستور الغذائي عن أسماء المشاركين الوطنيين وتشكيلة الوفود ؛

خ- حفظ قاعدة معلومات للنصوص النهائية للوثائق الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي؛

د- الترويج لأنشطة هيئة الدستور الغذائي على المستوى الوطني؛

ذ- تحديث المعلومات الخاصة بها على الموقع الالكتروني

٢ – الاتصالات

- تتولى نقطة الاتصال الوطنية مسؤولية التواصل بين أمانة الدستور الغذائي وحكومة الدولة العضو. فهي الجهة المعنية باستلام الوثائق، والإخطارات، والاستفسارات والدعوات إلى اجتماعات اللجان ومجموعات العمل، وجدول الأعمال، وأوراق عمل اللجنة، وتقارير الاجتماعات والملاحظات والاتصالات الصادرة عن المنظمات الراعية أو بلدان أعضاء أخرى.
- تتم جميع الاتصالات الرسمية بين البلد العضو وأمانة الدستور الغذائي ونقاط الاتصال الوطنية في البلدان الأعضاء الأخرى عبر نقطة الاتصال الوطنية. وتضمّ هذه الاتصالات الإخطار بقبول الدعوات إلى حضور الاجتماعات وتشكيلة الوفود الوطنية، وإبداء الملاحظات الوطنية وغيرها من الإخطارات الرسمية.
- تحرص نقطة الاتصال الوطنية على إحاطة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، في حال وجودها، علما بالمراسلات المذكورة اعلاه.

٣- توزيع الوثائق

- تتولى نقطة الاتصال الوطنية مسؤولية ضمان أن تُوزَّع الوثائق في الوقت الملائم إلى الأطراف المعنية ذات الصلة على الصعيد الوطني. وتشمل هذه الوثائق الدعوات إلى حضور اجتماعات اللجان ومجموعات العمل، وجدول الأعمال ووثائق العمل، ومشاريع المواصفات والنصوص النهائية، والإخطارات، والاستفسارات وغيرها، وتحرص نقطة الاتصال الوطنية على أن تُقدَّم الإجابات على الدعوات والوثائق الأخرى ضمن الفترة الزمنية المناسبة.
- تكون نقطة الاتصال الوطنية مسؤولة عن توزيع الوثائق وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في "إجراءات توزيع وثائق الدستور الغذائي".
- تدخل المواضيع التي يغطيها الدستور الغذائي في مجالات عمل عدد من الإدارات/المؤسسات على الصعيد الوطني، وتتطلب دراستها وتحليلها عمليات منتظمة للتواصل ووضع السياسات.
- تكون نقطة الاتصال الوطنية على اتصال بالمندوبين الرئيسيين من الإدارات المختصة، وتتعاون معهم بشكل وثيق، في إدارة الانشطة اللازمة على الصعيد الوطني.

٤- الترويج لأنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني

تقوم نقطة الاتصال الوطنية بدور هام في تعزيز المعرفة بالدستور الغذائي وفهمه على الصعيد الوطني. ويتم ذلك من خلال:

أ- تنظيم ورش عمل وطنية تهدف إلى زيادة الوعي إزاء الدستور الغذائي، وتوفير المشورة حول كيفية المشاركة في نشاطات الدستور الغذائي وكيفية إعداد مواصفات دولية؛

ب- تعزيز فهم مواصفات الدستور الغذائي وأهميتها في حماية الصحة والتجارة، وكيفية استخدامها من الجانب الوطني لوضع المواصفات الوطنية والتشريعات وقواعد الممارسات الجيدة.

معايير وآلية تحديد الوفد الوطني للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي

تتسم معايير اختيار الوفود الوطنية في لجان هيئة الدستور الغذائي بأهمية كبيرة لضمان التمثيل الفعّال وحماية المصالح الوطنية خلال المشاركة في لجان ونشاطات هيئة الدستور الغذائي. وفي ما يلي الخطوات النموذجية لاختيار التمثيل الوطني للمشاركة في لجان هيئة الدستور الغذائي، ولجانها الفرعية. وتشمل هذه المعايير كلّ من نقطة الاتصال الوطنية في الدستور الغذائي، والمؤسسات/الإدارات الوطنية ذات الصلة، واللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

١- ما يجب أن تقوم به اللجنة الوطنية/ نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي

أ-تحديد اللجان / مجموعات عمل هيئة الدستور الغذائي ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- الابعاد الصحية.
- الابعاد الاقتصادية والتجارية؛
- تقوية الانظمة الوطنية للرقابة على الاغذية؛
- الامكانيات الوطنية؛
- توفر المهارات الوطنية؛

ب- تحديد الإدارة المختصة لمتابعة كل لجنة/مجموعة عمل مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- المجال/الموضوع ومدى ارتباطه بنطاق عمل الإدارة المحدّدة على الصعيد الوطني.
- المسائل قيد الدرس والحاجة إلى خبرة فنية.
- توفر الخبرات والقدرات الفنية .

ت- تحديد الاطراف المعنية بالمشاركة في الوفد الوطني

يتم اختيار عضو الوفد الوطني وفقا للمعايير التالية:

- المؤهلات
- الخبرة
- المعرفة بمجال الموضوع

ث- يمكن ان يشارك في الوفد الوطني ممثلون عن الجهات التالية:

- الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة؛
- السلطات المحلية؛
- منظمات المستهلكين؛
- الاتحادات/النقابات المهنية؛
- الجامعات؛
- مراكز البحوث؛
- الخبراء الاختصاصيون.

٢-ما يجب أن تتابعه أمانة اللجنة الوطنية/ نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي

أ- مراسلة الادارة المختصة لتحديد رئيس الوفد الوطني مع الأخذ في الاعتبار المعايير التالية:

- المؤهلات؛
- الخبرة؛
- الالمام باليات عمل الدستور الغذائي؛
- بالمعرفة بمجال الموضوع؛
- اللغة / مهارات الاتصال؛
- القدرة على اتخاذ القرار وتمثيل البلد على المستوى الدولي.

ب- متابعة انجاز تقرير المشاركة في الاجتماع للعرض على اللجنة الوطنية للدستور الغذائي لمناقشته .

اعداد المواقف الوطنية
المشاركة في نشاطات هيئة الدستور الغذائي
دور ومسؤوليات رؤساء وأعضاء الوفود والخبراء

تغطي نشاطات هيئة الدستور الغذائي مجموعة واسعة من المجالات الفنية المتعلقة بسلامة الغذاء التي تستدعي المساهمة الفعّالة للأعضاء في وضع المواصفات الدولية من خلال المشاركة في الاجتماعات ومجموعات العمل وتقديم التعليقات والبيانات الداعمة.

١- إعداد الموقف الوطني في إطار التحضير لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجانه الفرعية

تستوجب المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي و/او لجانها الفرعية وإعداد الموقف الوطني لبلد ما قدراً كبيراً من التحضير، الذي يتطلّب الإعداد الجيد والمتواصل على مدار السنة، بالإضافة إلى متابعة عن قرب لكل المستجدّات المتعلقة بمجال عمل اللجنة المعنيّة.

تتولى الإدارة المختصة، المحدّدة على ضوء الأولويات التي تضعها اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بالنسبة إلى لجنة معيّنة أو مجال متخصص معيّن، مسؤولية إدارة جميع المدخلات الفنية المتصلة بهذه اللجنة. وتشمل هذه المسؤولية تحديد الخبير الفني الرئيسي/ رئيس الوفد، وتحليل الوثائق وتحديد التبعات على البلد، وإعداد الملاحظات الوطنية على الرسائل الدورية ومشاريع المواصفات، وإعداد مشاريع المواقف الوطنية والمذكرات الإعلامية، والواجبات ذات الصلة؛

وبهدف ضمان تمثيل فعّال للمصالح الوطنية في اجتماعات لجان الدستور الغذائي، يكون رئيس الوفد مسؤولاً بشكل عام عن توجيه وتنسيق البيانات الوطنية بشأن المواضيع المتعلقة بنطاق عمل اللجنة التي سيشارك في أعمالها، وغالباً ما يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع نقطة الاتصال الوطنية وأمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

ويشمل إعداد الموقف الوطني للمشاركة الحضورية او بالمراسلة في اجتماعات لجنة الدستور الغذائي الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : استلام وتوزيع وثائق اجتماع لجنة الدستور الغذائي المعنية

تُرسل نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي الدعوة، وجدول الأعمال، وأوراق العمل إلى الجهات المعنية للاطلاع عليها وإبداء الرأي بها.

الخطوة الثانية: اجتماع اللجنة الفرعية المتخصصة

تقدم أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي مشاريع الردود والإشعارات حول وثائق الدستور الغذائي إلى اللجنة الفرعية المتخصصة ذات الصلة لدراستها خلال جلسة أو أكثر، حسب الحاجة، وإعداد مشروع موقف وطني وتشمل الجلسة بصورة عامة ما يلي:

أ- استعراض أوراق عمل جدول أعمال الاجتماع.
ب- تحديد المسائل والمواضيع ذات الأهمية بالنسبة إلى البلد وفق الأولوية.
ت- تقييم أوراق جدول الأعمال؛
ث- إعداد ملاحظات مكتوبة على مشاريع المواصفات والرسائل الدورية.
ج- إعداد المواقف الوطنية والمذكرات الإعلامية الخاصة بالوفد.

الخطوة الثالثة: المصادقة على الموقف الوطني

تقوم اللجنة الفرعية المتخصصة ذات الصلة، بإعداد الصيغة النهائية لمشروع الموقف الوطني وترفعه إلى أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي التي ترفعه بدورها للمصادقة الرسمية عليه من قبل اللجنة الوطنية للدستور الغذائي. ويحال الموقف المكتوب المصادق عليه، عند الضرورة، ودون تأخير إلى امانة الدستور الغذائي من خلال نقطة الاتصال الوطنية.

الخطوة الرّابعة: مشاورات الوفد

يعقد الوفد المعين للمشاركة في اجتماع هيئة الدستور الغذائي اجتماعا تشاوريا في الأسابيع السابقة التي تسبق سفره لحضور الاجتماعات ، وذلك بهدف:

- مواصلة دراسة مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة؛
- التشاور بشأن الموقف الوطني الذي اعتمدته اللجنة الفرعية المتخصصة.

٢- الوظائف والمسؤوليات الرئيسية لرئيس الوفد تحضيراً للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي

يقوم رئيس الوفد بالتعاون مع أمانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي/ نقطة الاتصال الوطنية للدستور الغذائي بالمسؤوليات التالية:

أ- استعراض وثائق الدستور الغذائي وأوراق العمل الخاصة باللجنة المعنية، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن كل منها.

ب- تحديد الوثائق التي تستوجب اتخاذ إجراءات مع الأخذ في الاعتبار المعايير التالية:

- ملاءمة مشروع المواصفة/الموضوع على صعيد الصحة العامة، والتجارة والاقتصاد؛
- أهمية مشروع المواصفة على صعيد الصناعة المحلية والتجارة؛
- توفّر الخبرات الوطنية للمشاركة والمساهمة في وضع مواصفات دولية؛

ت- تحديد الجهات الوطنية المعنية بمواضيع جدول أعمال اللجنة؛

ث- موافاة الجهات الوطنية المعنية بالوثائق الخاصة بالاجتماع وبالسرعة الممكنة للإحاطة، وطلب تسمية ممثل عن كل منها ممن يتمتعون بالمعايير المطلوبة للمتابعة وإمكانية المشاركة في عضوية الوفد الوطني؛

ج- تحليل الوثائق وتحديد المواضيع ذات الأهمية بالنسبة إلى البلد المشارك ومناقشتها مع الإطراف المعنية،

ح- إعداد تقرير فني لمشروع المواصفة وذلك بالاستعانة بمجموعة عمل استشارية أو ضمن اللجنة الفنية الفرعية المعنية.

خ- تنظيم وإدارة اجتماعات ممثلي الجهات المعنية على الصعيد الوطني لمناقشة مشاريع الوثائق/ المواصفات/ النصوص، وتيسير عملية إعداد المواقف الوطنية حول المواضيع قيد المناقشة؛

د- ضمان إعداد الملاحظات الوطنية على مشاريع المواصفات والرسائل الدورية، وإرسالها من خلال نقطة الاتصال الوطنية خلال المهلة المحددة وفقا للاصول المتبعة.

٣- مسؤوليات أعضاء الوفد

أ- المشاركة وفق دليل إجراءات عمل الدستور الغذائي ودليل الاجتماع؛

ب- التعاون مع رئيس الوفد؛

ت- حضور جميع الجلسات العامة والاجتماعات التي يعقدها رئيس الوفد؛

ث- عدم الإعراب في المناقشات غير الرسمية عن آراء تحيد عن الموقف الوطني الرسمي؛

ج- ينبغي أن يسهم المندوبون غير الحكوميين في تعزيز فعالية الوفد؛

ح- لا يجوز للمندوبين غير الحكوميين التفاوض نيابة عن الحكومة ما لم يأذن رئيس الوفد بذلك.

٤- التمثيل في الاجتماعات

يضطلع رئيس الوفد بمسؤولية تمثيل الدولة والتحدث في اجتماعات اللجنة المعنية في الدستور الغذائي، وبموجب دليل إجراءات عمل الدستور الغذائي وبموافقة رئيس الاجتماع، فإن رئيس الوفد هو الذي يمثّل آراء بلاده. يجوز لرئيس الوفد أن يسمح لأي من أعضاء الوفد التحدث خلال الاجتماع .

٥- القرار بحضور اجتماعات لجان الدستور الغذائي

أ- إن اجتماعات لجان الدستور الغذائي مفتوحة لجميع الأعضاء والمنظمات المراقبة

ب- يعود إلى كلّ بلد اتخاذ القرار بشأن أولوياته في المشاركة، مع الأخذ في الاعتبار الموضوع الذي تتناوله اللجنة وملاءمته من وجهة نظر حماية الصحة والتجارة العادلة.

ت- تّخذ اللجنة الوطنية للدستور الغذائي القرار بشأن حضور اجتماع هيئة الدستور الغذائي مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية عند المشاركة في لجان الدستور الغذائي.

ث- تتلقى نقطة الاتصال الوطنية الدعوات لحضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي؛

ج- تُرسل نقطة الاتصال الوطنية نص الدعوة وجدول أعمال الاجتماع إلى امانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي التي تحيله الى الإدارة الوطنية المختصة، للنظر فيه واتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

ح- تشمل التدابير المطلوبة من الإدارة المختصة تسمية الشخص الرئيسي/ رئيس الوفد المسؤول عن تحليل المعلومات وإعداد الملاحظات، والاشراف على تحضير المواقف الوطنية بشأن المسائل ذات الأهمية وتبلّغ التسمية الى اللجنة الوطنية .

٦- التحضير لاجتماعات الدستور الغذائي ومجموعات العمل، وإعداد الملاحظات الوطنية

أ- تستوجب المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي قدراً كبيراً من التحضير؛

ب- يكون رئيس الوفد مسؤولاً عادةً عن استعراض جدول الأعمال وتحديد المسائل ذات أهمية. ويجري ذلك عملياً بالتشاور مع الجهات الحكومية ذات الصلة والأطراف المعنية. وتعقد اجتماعات على الصعيد الوطني لإطلاق هذه العملية .

ت- يجوز لرئيس الوفد أن يعدّ تحليلا لبنود محددة من جدول الأعمال، تكون ذات اهتمام على الصعيد الوطني. ويشكل هذا التحليل قاعدة لإعداد ملاحظات وطنية على مشاريع المواصفات والمسائل لمناقشتها خلال الاجتماعات؛

ث- يُعدّ رئيس الوفد ملاحظات على مشاريع المواصفات بالتشاور مع الوزارات المعنية وأصحاب الشأن من خلال اللجان الفنية الفرعية المعنية؛

ج- حالما تُستكمل النقاشات، ترسل مخرجات النقاشات على شكل تقرير إلى اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ونقطة الاتصال الوطنية التي تحيل بدورها الملاحظات الوطنية إلى أمانة الدستور الغذائي وتحرص على احاطة اللجنة الوطنية علما بذلك.

٧- المشاركة في مجموعات العمل

أ- تشكّل مجموعات العمل، الحضورية والالكترونية، الاداة التي يلجأ إليها العديد من لجان هيئة الدستور الغذائي لتسريع عملية وضع المواصفات بين دورات اللجنة المعنية. وهذه المجموعات مفتوحة لجميع الأعضاء والمراقبين.

ب- تمثّل المشاركة في مجموعات العمل فرصة هامة للمساهمة في وضع مواصفات دولية خلال المراحل الأولى من الصياغة .

ت- تتم تسمية الممثلين الوطنيين في مجموعات العمل مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- الموضوع قيد الدراسة وأهميته بالنسبة إلى البلد من وجهة نظر سلامة الأغذية والتجارة العادلة؛
- توفّر الخبرة والبيانات الفنية على الصعيد الوطني للمساهمة في العمل.

ث- تضمن جهة الاتصال الوطنية بالتعاون مع رئيس اللجنة الفنية الفرعية استشارة جميع الأطراف المعنية بشأن المسائل قيد الدراسة في مجموعة العمل؛

ج- يكون المشارك الرئيسي من الادارة المختصة مسؤولاً عن إدارة المدخلات الوطنية والمشاركة في مجموعة العمل، ويحرص على أن تُنسق الملاحظات الوطنية وتُرفع الى نقطة الاتصال الوطنية ضمن المهلة الزمنية المحدّدة؛

ح- حين يتولّى بلد ما قيادة مجموعة عمل، يكون الممثل الرئيسي من الادارة المختصة في ذلك البلد مسؤولاً عن توجيه وإدارة عمل هذه المجموعة (إعداد مشاريع أوراق النقاش، واستعراض ، وإعداد وثائق وتقارير مجموعة العمل).

خ- تتولى نقطة الاتصال الوطنية مسؤولية توزيع الدعوات للمشاركة في مجموعة العمل، وابلاغ اللجنة المعنية في الدستور الغذائي أسماء الخبراء كما تحرص على احاطة امانة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي علما بأسماء الممثلين والتقارير .

٨- التقييم والمتابعة بعد الاجتماع

أ- يتعيّن على الوفد الوطني المشارك في اجتماعات الدستور الغذائي ممثلا برئيسه أن يرفع، وفي أسرع وقت ممكن، إلى اللجنة الوطنية، تقريراً يورد فيه وصفاً للنتائج الرئيسية التي توصّل إليها الاجتماع، وتحديد إجراءات المتابعة اللازمة والتي يمكن ان تشمل تقديم ملاحظات خطية إضافية، ومرحلة التقدم التي وصل إليها مشروع المواصفة، واستعراض المواصفات المعتمدة وإمكانية التنفيذ ومدى ارتباطها بالمواصفات الوطنية.

ب- يوضح التقرير الجهة المسؤولة عن تنفيذ أية تدابير يجري اتخاذها؛

ت- يُرفع التقرير إلى اللجنة الوطنية للدستور الغذائي للنظر فيه وإعطاء التوجيهات حسبما هو ملائم.

ث- تقوم اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بإطلاع المعنيين في الوقت الملائم على أية نتائج وإجراءات ذات أهمية. وهي قد تشمل المواصفات المعروضة للاعتماد واقتراحات العمل الجديدة والمسائل قيد النقاش.

ج- تقوم اللجنة الوطنية للدستور الغذائي بإرسال التقرير إلى جميع الجهات ذات الصلة.

منفذ
إقتصادي
تسهيل
غذاء
إقليمي
سلامة الغذاء
تجارة
مبادرة
تعاون
عربي
أسواق
دمج

قــرار
بشأن
الاستثمار في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

تكليف الأمانة العامة بموافاة نقاط اتصال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما انتهت إليه من نتائج أعمال الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها بشأن الاتفاقية.

ثانياً: إعداد مسودة اتفاقية استثمار عربية:

1. الطلب إلى الأمانة العامة دعوة الدول العربية لعقد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء القانونيين من الدول العربية لأخذ كافة ملاحظاتهم ومرئياتهم حول مسودة "اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة"، وذلك بعد إدخال كافة الملاحظات والمرئيات التي أرسلتها الدول العربية بعد الاجتماع الثاني للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية (دبي: 23-2022/5/25)، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة لاحقة لإقرارها في صورتها النهائية.
2. الطلب إلى الأمانة العامة إعداد دراسة فنية شاملة بالتعاون مع بيوت الخبرة الدولية المعتمدة في مجال إعداد اتفاقيات الاستثمار الدولية، على أن تتناول تلك الدراسة كافة النقاط العالقة التي تم التوصل إليها في اجتماع الخبراء القانونيين من الدول العربية الذي عُقد في إمارة دبي خلال الفترة 23-2022/5/25، وتكليف الأمانة العامة بتعميم تلك الدراسة، فور الانتهاء منها، على الدول العربية.

ثالثاً: اختيار مفوضي محكمة الاستثمار العربية:

- اعتماد السادة التالية أسماؤهم مفوضين في محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاث سنوات:
  1. المستشار الدكتور / سيد محمد سيد شعراوي – جمهورية مصر العربية.
  2. السيد المستشار / عاطف عمر علي عطا – جمهورية مصر العربية.
  3. المستشار الدكتور / فياض ملفي القضاة – المملكة الأردنية الهاشمية.
  4. السيد المستشار / عمر حسن سلمان النعيرات – المملكة الأردنية الهاشمية.

5. السيد المستشار / آدو ببانه – الجمهورية الاسلامية الموريتانية.
6. السيد المستشار / مولاي أحمد محمدن – الجمهورية الاسلامية الموريتانية.
7. المستشار الدكتور / محمد صابر – المملكة المغربية.
8. السيد المستشار/ عبد اللطيف الهدان – المملكة المغربية.
9. السيد المستشار/ فايز حسين عثمان حماد – دولة فلسطين.
10. السيد المستشار/ أحمد محمد مصطفى ولد علي – دولة فلسطين.
11. السيد المستشار/ حسين أبو القاسم إمحمد صالح – دولة ليبيا.
12. السيد المستشار/ عبد الباسط أحمد ميلاد مرغم – دولة ليبيا.
13. الدكتور/ معاوية عثمان الحداد – جمهورية السودان.
14. الدكتور/ أمير إبراهيم أبشر – جمهورية السودان.
15. المستشار/ الياس ميلادي – الجمهورية التونسية.
16. المستشار/ دويب مليكة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
17. المستشار/ عبابسة بوزيد – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- يتم تعيين المفوض من قبل الهيئة القضائية للمحكمة طبقاً لنظامها الأساسي.
- يسرى العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره.

رابعاً: مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

الطلب من الأمانة العامة إعداد مذكرة مفاهيمية حول الدورة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والموعد والمكان المقترحين لانعقاده، وكذلك الموضوع المقترح ليكون محور أعمال الدورة (20) من المؤتمر.

(ق2347 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (628) بتاريخ 2022/8/25،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورقم (2341) د.غ.ع بتاريخ 2022/7/21،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

عرض موضوع "إشكالية الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي في الدول العربية"، على اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة د.ع (31)، لتضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وذلك بعد استكمال ملاحظات كافة الدول العربية حوله.

(ق2348 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2230) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10،
  - المسودة السادسة لمشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إعادة مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية إلى مجلس وزراء النقل العرب، لإعادة تسمية الاتفاقية بما يتفق مع محتواها.

(ق2349 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الاقتصاد الفلسطيني حول "الاحتلال الإسرائيلي وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الفلسطيني"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يوجه الشكر إلى الدول العربية التي تقدم كافة أشكال الدعم والمساعدة لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، والمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة المالية ودعم صموده،**
- **وبعد الاستماع إلى مداخلة معالي رئيس وفد دولة فلسطين وإيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. دعوة الدول الأعضاء إلى استئناف تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته وعدوانه المتكرر على قطاع غزة وكافة الأراضي الفلسطينية، ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمتها المالية التي تسببت بها الإجراءات الإسرائيلية التعسفية وجائحة كورونا، وتقديم المساعدة لإعادة الإعمار لما تضرر في قطاع غزة.
2. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى تقديم الدعم إلى دولة فلسطين وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما يدمره الاحتلال ومواجهة الآثار الاقتصادية من جراء جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير.
3. دعوة المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية كل في مجال تخصصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما يدمره عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم تقرير سنوي يُعرض على دورة المجلس في شهر سبتمبر/ أيلول.
4. دعوة الأمانة العامة لاستمرار اتخاذ الإجراءات العاجلة للتنسيق مع كافة أجهزة العمل العربي المشترك لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ البند رقم (20) من القرار رقم (709) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، والبند رقم (18) من قرار قمة تونس رقم (747) د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31، بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، والتي تؤكد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني إلى توفير التمويل اللازم لدعم صمود مدينة القدس.
5. دعوة الأمانة العامة إلى استئناف برامج الدعم الفني المقدمة للدول الأقل نموا، والتي تندرج دولة فلسطين من ضمنها.
6. حث القطاع الخاص العربي على توجيه جانب من استثماراته لدولة فلسطين، ودعوة الدول العربية إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لديهم للاستثمار في مدينة القدس، من خلال تبني الدول العربية آلية الإعفاء من

الضرائب للشركات العربية التي تستثمر في مدينة القدس، والعمل على تعميم المذكرة التوضيحية المُقدمة من وزارة الاقتصاد بدولة فلسطين حول تجربتها في إصلاح بيئة الأعمال والاستثمار في فلسطين، وإصدار قانون شركات فلسطيني جديد.

7. دعوة الدول العربية والإسلامية إلى مساعدة وتعزيز صمود القدس وحشد التمويل اللازم لها، من خلال التبرع بإضافة أصغر عُملة نقدية ورقية في الدول العربية والإسلامية على الفاتورة الشهرية للهاتف الثابت والمحمول لمشتركي الخدمة، وذلك من خلال تفويض البنك الإسلامي للتنمية بإدارة هذه الأموال بنفس آلية عمل صندوقي الأقصى والقدس.
8. دعوة الأمانة العامة لاستمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البند رقم (17) من القرار رقم (708) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، والبند رقم (19) من القرار رقم (746) د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31، الصادر عن قمة تونس، والذي ينص على "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي إحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام ومجابهة المخططات الإسرائيلية الساعية إلى ضم الأراضي الفلسطينية، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة"، وتكليف الأمانة العامة – القطاع الاقتصادي بإيجاد الآليات المناسبة لرصد أية خروقات في هذا الإطار تقوم بها الشركات الدولية، وعرض تقرير سنوي أمام المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
9. دعوة الأمانة العامة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع المؤسسات العربية والدولية ذات الاختصاص من أجل مساءلة دولة الاحتلال عن سرقة واستغلال الثروات الطبيعية الفلسطينية، وإيجاد آلية عربية لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن المستوطنات الاسرائيلية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في دولة فلسطين.
10. دعوة الدول العربية إلى تضافر جهودها من أجل العمل على تمكين الأسر الفلسطينية المتواجدة في المناطق الهشة والمهمشة من توفير سكن ملائم عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية لهذه الحالات القريبة من جدار الفصل العنصري والمهددة بالتهجير.
11. إحالة مقترح مشروع "محطات الطاقة الشمسية" لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية، إلى المجلس الوزاري العربي للكهرباء، تمهيداً لعرضه على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها الخامسة.
12. دعوة الدول العربية إلى دعم الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل للأعوام 2020–2025، وذلك بالحضور والمساهمة المالية والفنية لاجتماع دعم التشغيل في دولة فلسطين، والذي سيعقد في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2022/10/6.

(ق2350 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2312) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2،
  - المسودة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها المؤسسات المُعدّة للتقرير، وكذا إصدار ملخص له باللغتين العربية والانجليزية،
- وإذ يشيد بتنظيم حفل إطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، من قبل كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المُصدّرة للبترول (أوابك)،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـــرر

1. دعوة الدول العربية إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 والإحصاءات الواردة فيه، إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2022، وذلك لإعداد التقرير في صورته النهائية.
2. دعوة المؤسسات المُعدّة للتقرير إلى الاستمرار في إصدار ملخص له باللغتين العربية والإنجليزية، نظراً لأهميته.
3. حثّ المؤسسات المُعدّة للتقرير على الاستمرار في تنظيم حفل سنوي لإطلاق التقرير، بهدف رفع المستوى الترويجي له لدى وسائل الإعلام، بما يتناسب مع مكانته وأهميته لمتخذي القرار والباحثين بالعالم العربي.

(ق2351 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك
لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2022

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - الورقة التي أعدها صندوق النقد العربي بشأن القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لعام 2022، والذي ستتم صياغته وإقراره في صورته النهائية خلال الدورة القادمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي المقرر عقدها في الربع الاخير من العام الحالي 2022،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

دعوة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها على مشروع الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2022، وذلك في موعد أقصاه 2022/10/1، لإدراجها في هذا الخطاب.

(ق2352 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2021

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (2847) بتاريخ 2022/7/26،
  - موجز التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2021،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى مداخلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية وإيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الإحاطة علماً بتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2021، ودعوتها الى تقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الأمن الغذائي العربي.

(ق2353 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018 – 2037

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (2100) بتاريخ 2022/6/6،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الطلب من الدول العربية العمل على تعبئة الاستمارة الفنية الخاصة بالخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018 – 2037، وموافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بها في موعد أقصاه شهرين من تاريخه.
2. الطلب من صناديق ومؤسسات التمويل العربية العمل على توفير التمويل اللازم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتمكينها من القيام بالمهام المطلوبة منها وتقديم الدعم الفني اللازم لمساعدة الدول في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

(ق2354 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - تقرير الأمانة العامة حول المشاركة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1- الإحاطــة علمــاً بتقريــر الأمانــة العامــة حــول المشــاركة فــي اجتماعــات المنظمــات العربيــة المتخصصة.

2- الطلـب مـن الأمانـة العامـة إعـداد مـذكرة شـارحة قانونيـة حـول مرجعيـات إنشـاء ملتقـى الاتحـادات العربيــة المتخصصــة وآليــة عملــه، وعــرض الموضــوع علــى المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي فــي دورته القادمة (111).

(ق2355 - د.ع 110 - 2022/9/1)

قــرار
بشأن
قرار الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
(القاهرة: 2022/7/26)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (2026) بتاريخ 2022/8/8،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2334) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10، ورقم (2340) د.غ.ع بتاريخ 2022/4/24،
  - قرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (القاهرة: 2022/7/26)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الموافقة على استمرار رئاسة الأستاذ الدكتور/ إسماعيل عبد الغفار إسماعيل فرج للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لفترة تنتهي في أكتوبر 2024، تأكيداً على الاستقرار والنجاحات المحققة على المستويين القومي والعربي والإنجازات التي تحققت خلال فترة رئاسته.
2. الموافقة على استكمال فترة ولاية كاملة لرئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اعتباراً من أكتوبر 2024 وحتى أكتوبر 2026، وذلك بعد التقدم بطلب من الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة لاعتماده.

(ق2356 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
المجلس العربي للاختصاصات الصحية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - قــراري المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقــم (2334) د.ع (109) بتــاريخ 2022/2/10، رقــم (2322) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2،
  - قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (12) د.ع (56) بتاريخ 2022/3/24،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. التأكيد على تبعية المجلس العربي للاختصاصات الصحية لمجلس وزراء الصحة العرب، وخضوعه لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2322) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2.
2. إضافة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية– الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب) إلى عضوية الهيئة العليا للجنة الرقابة الإدارية والمالية على المجلس العربي للاختصاصات الصحية، الذي اعتمد تشكيلها مجلس وزراء الصحة العرب في الدورة العادية (56) بموجب القرار رقم (12) الصادر بتاريخ 2022/3/24.
3. تشكيل لجنة من رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب والقطاعات والإدارات المعنية بالأمانة العامة (إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب – إدارة الشؤون المالية والموازنة، إدارة الشؤون القانونية، إدارة الرقابة المالية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية)، لتقييم وضع المجلس العربي للاختصاصات الصحية، وإعداد تقرير حول مدى ملاءمة الآلية المقترحة للرقابة على المجلس العربي للاختصاصات الصحية مع طرق الأداء المعمول بها لديه، وبما في ذلك العمل الإداري والمالي والقانوني بالمجلس، وعرض هذا التقرير على مجلس وزراء الصحة العرب، تمهيداً لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
4. الاستمرار بتكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب بحضور اجتماعات الهيئة العليا والمكتب التنفيذي للمجلس العربي للاختصاصات الصحية بصفة مراقب، وعرض ومناقشة قرارات مجلس وزراء الصحة العرب ذات الصلة بعمل المجلس العربي للاختصاصات الصحية.

(ق2357 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
إنشاء وتمويل المركز العربي للآثار والتراث الحضاري
بمدينة تيبازة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (281) بتاريخ 2022/4/10،
  - مذكرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رقم (561) بتاريخ 2022/8/19،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

عرض مخرجات اللجنة المشتركة المُشكّلة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول مقترح إنشاء وتمويل المركز العربي للآثار والتراث الحضاري بمدينة تيبازة، على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسته والنظر في عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق2358 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

ثانياً: منتدى التعاون العربي – الصيني:

في مجال الصحة:

تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد لعقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة في جمهورية مصر العربية، خلال النصف الأول من عام 2023.

ثالثاً: منتدى التعاون العربي – الهندي:

في مجال التعليم والبحث العلمي:

الطلب من الأمانة العامة عرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة، في ضوء المقررات التي سيتخذها مجلس جامعة الدول العربية حول التعاون العربي – الهندي، وانعكاس ذلك على تنظيم الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء الجامعات العربية الهندية في دوره قادمة.

(ق2359 – د.ع 110 – 2022/9/1)

قــرار
بشأن
التنميــة المســتدامــة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (109) و(110)،
  - توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية (الأمانة العامة: 2022/6/23)،
  - قراراته السابقة في هذا الشأن،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الأخذ علماً بتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية (الأمانة العامة: 2022/6/23).

2. الترحيب بإصدار تقرير "تمويل التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية"، خلال فعاليات النسخة الرابعة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة 2022، كنموذج أوّلي يتم تطبيقه في الدول العربية الراغبة في إعداد تقارير تمويل التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

3. توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لاستضافاتها النسخة الرابعة من فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، والذي عقد خلال الفترة 13-2022/2/15 بالقاهرة، تحت رعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية.

(ق2360 - د.ع 110 - 2022/9/1)

قــرار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - تقرير وقرارات الدورة العادية (14) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20)،
  - قرارات الدورة العادية (56) لمجلس وزراء الصحة العرب (الأمانة العامة: 23-2022/3/24)،
  - قرارات الدورة العادية (57) لمجلس وزراء الصحة العرب (جنيف: 2022/5/22)،
  - قرارات الدورة العادية (45) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (الأمانة العامة: 2022/5/26)،
  - تقرير وقـــرارات اجتماع الدورة (53) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (مقر اتحاد اذاعات الدول العربية – الجمهورية التونسية: 29-2022/5/31)،
  - تقرير وتوصـيات اجتماع الدورة (31) للجنة المنظمات للتنسـيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصـادي والاجتماعي (مدينة العلمين – جمهورية مصر العربية: 24-2022/7/28)،
  - تقرير وقرارات الدورة (37) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (نواكشوط: 2022/4/14)،
  - تقرير وقرارات الدورة (6) للجمعية العامة للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": بتاريخ 2022/4/27)،
  - تقرير وقرارات الدورة (57) للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية (القاهرة: 2022/5/19)،
  - تقرير وقرارات الـدورة (61) للمجلس التنفيـذي للمنظمـة العربيـة للتنميـة الصـــنـاعيـة والتقييس والتعـدين (الرباط: 28-2022/6/30)،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (32) للجنة مؤسسات المجتمع المدني (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2022/8/25)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـــرر

أولاً: المجالس الوزارية:

الإحاطة علماً بـــ:

- تقرير وقرارات الدورة العادية (14) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة: 2022/3/20).
- قرارات الدورة العادية (56) لمجلس وزراء الصحة العرب (الأمانة العامة: 23-2022/3/24)، وقرارات الدورة العادية (57) لمجلس وزراء الصحة العرب (جنيف: 2022/5/22)، على أن يُنسَب القرار الخاص بمكافحة المخدرات ودعم التنسيق بين أجهزة مكافحة المخدرات والأجهزة الصحية إلى مجلس وزراء الصحة العرب.
- قرارات الدورة العادية (45) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (الأمانة العامة: 2022/5/26).

ثانياً: اللجان:

الموافقة على:

- تقريــر وقــرارات اجتماع الدورة (53) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (مقر اتحاد اذاعات الدول العربية – الجمهورية التونسية: 29-2022/5/31).
- تقرير وتوصيات الاجتماع (32) للجنة مؤسسات المجتمع المدني (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2022/8/25).
- تقريــر وتوصيات اجتماع الدورة (31) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مدينة العلمين – جمهورية مصر العربية: 24-2022/7/28)، مع التأكيد على ما يلي:

1- الموافقة على قرار الدورة (37) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (نواكشوط: 2022/4/14)، بشأن التمديد لمعالـــي البروفيسور/ إبراهيم الدخيرى مدير عام المنظمة لمدة عام اعتباراً من 2022/5/1 وحتى 2023/4/30.

2- الموافقة على التمديد للمدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة التالية: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، لفترة ولاية ثالثة استثنائية ولمرة واحدة فقط غير قابلة للتمديد أو التجديد؛ نظراً لتداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على تنفيذ الخطط والبرامج للمنظمات العربية المتخصصة.

3- في حال رغبة إحدى المنظمات التي عانت من آثار جائحة كورونا خلال فترة الولاية الثانية لمديرها العام التمديد له لفترة ولاية ثالثة استثنائية ولمرة واحدة فقط غير قابلة للتمديد أو التجديد، أن تتقدم بطلب التمديد بعد موافقة الجمعية العامة لها إلى الأمانة العامة للجامعة التي بدورها تعرض الطلب على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في اجتماعها العادي أو الاستثنائي.

4- أن تكون موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام المالي 2023-2024 على النحو التالي:

بالدولار الأمريكي

اسم المنظمة	الموازنة المقدمة من المنظمة		ما أوصت به اللجنة		
	2023	2024	مصادر تمويل الموازنة	2023	2024
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	3,000,000	3,000,000	مساهمات الدول	400,000	400,000
			التمويل الذاتي	2,600,000	2,600,000
			الإجمالي	3,000,000	3,000,000
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	11,100,000	11,100,000	مساهمات الدول	9,000,000	9,000,000
			التمويل الذاتي	1,600,000	1,600,000
			من الاحتياطي العام	500,000	500,000
			الإجمالي	11,100,000	11,100,000
منظمة العمل العربية	4,200,000	4,200,000	مساهمات الدول	3,900,000	3,900,000
			التمويل الذاتي	300,000	300,000
			الإجمالي	4,200,000	4,200,000

اسم المنظمة	الموازنة المقدمة من المنظمة		ما أوصت به اللجنة		
	2023	2024	مصادر تمويل الموازنة	2023	2024
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	8,100,000	8,100,000	مساهمات الدول	6,200,000	6,200,000
			التمويل الذاتي	1,900,000	1,900,000
			الإجمالي	8,100,000	8,100,000
الهيئة العربية للطاقة الذرية	2,030,000	2,030,000	مساهمات الدول	2,000,000	2,000,000
			التمويل الذاتي	30,000	30,000
			الإجمالي	2,030,000	2,030,000
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة	7,000,000	7,000,000	مساهمات الدول	5,100,000	5,100,000
			التمويل الذاتي	1,900,000	1,900,000
			الإجمالي	7,000,000	7,000,000
المنظمة العربية للطيران المدني	1,464,000	1,615,500	مساهمات الدول	1,100,000	1,100,000
			التمويل الذاتي	364,000	515,500
			الإجمالي	1,464,000	1,615,500
المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخرى	2,638,430	2,638,430	مساهمات الدول	2,638,430	2,638,430
المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	1,900,000	1,900,000	مساهمات الدول	1,300,000	1,300,000
			التمويل الذاتي	600,000	600,000
			الإجمالي	1,900,000	1,900,000

5- تأجيل اعتماد موازنة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، والمقترحة بـ 4,750,000 دولار أمريكي لكل من عامي 2023 و2024، إلى حين اقرارها من الجمعية العامة للمنظمة، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

6- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بإقرار مشروع موازناتها من قبل جمعياتها العمومية قبل عرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.

7- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة، عند تنفيذ موازناتها، الالتزام بأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

8- على المنظمات العربية المتخصصة عدم استخدام أموال الصناديق الخاصة بحقوق العاملين في تمويل العجز في موازناتها، والعمل على تحويل المبالغ المالية المرصودة لتلك الصناديق إلى الحسابات الخاصة بها.

9- الطلب من الأمانة العامة إعداد مقترح محدث للآلية المعتمدة لإلزام المنظمات العربية المتخصصة بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعرضها على الاجتماع القادم للجنة المنظمات للبت بشأنها، على أن تتضمن الآلية إجراءات تجاه المدير العام للمنظمة في حال عدم الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

10- التأكيد على منظمة المرأة العربية والمنظمة العربية للطيران المدني سرعة تنفيذ أحكام المحكمة الادارية التابعة لجامعة الدول العربية، والتي صدر بشأنها قرارات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالإجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذه الأحكام، وعرض ما تم تنفيذه في هذا الشأن على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (111)، لاتخاذ ما يراه مناسباً.

11- التأكيد على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تنفيذ الفقرة رقم (6) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2301) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، وعرض ما تم تنفيذه في هذا الشأن على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (111)، لاتخاذ ما يراه مناسباً.

12- الطلب من اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة النظر في تعديل المادة (9) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، بإضافة فقرة تنص على: "إذا لم تقم المنظمة العربية المتخصصة بالإعلان عن شغور منصب المدير العام، تقوم الامانة العامة للجامعة بالإعلان عن شغور المنصب".

(ق2361 - د.ع 110 - 2022/9/1)

قــرار
بشأن
تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (112) للمجلس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (110) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2339) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 13-15 ديسمبر/ كانون أول 2022 الموافق 19-21 جماد أول 1444 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الثالث والثلاثين يوم الخميس 2 فبراير/ شباط 2023، الموافق 11 رجب 1444 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 5 فبراير/ شباط 2023، الموافق 14 رجب 1444 هـ.
3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 6-7 فبراير/ شباط 2023، الموافقين 15-16 رجب 1444 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 8 فبراير/ شباط 2023، الموافق 17 رجب 1444 هـ.
5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 9 فبراير/ شباط 2023، الموافق 18 رجب 1444 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 13-15 يونيو/ حزيران 2023 الموافق 24-26 ذو القعدة 1444 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (112) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الرابع والثلاثين يوم الخميس 24 أغسطس/ آب 2023، الموافق 8 صفر 1445 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 27 أغسطس/ آب 2023، الموافق 11 صفر 1445 هـ.
3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 28-29 أغسطس/ آب 2023، الموافقين 12-13 صفر 1445 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 30 أغسطس/ آب 2023، الموافق 14 صفر 1445 هـ.
5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 31 أغسطس/آب 2023، الموافق 15 صفر 1445 هـ

(ق2362 - د.ع 110 - 2022/9/1)

ثالثاً: الكلمات

ج110/03(09/22)/04-خ (254)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي المهندس/ أحمد سمير صالح

وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية

(رئاسة الدورة السابقة [109])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (110)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 1 سبتمبر/ أيلول 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ الدكتور أحمد أبو الغيط –الأمين العام لجامعة الدول العربية،
معالي السيدة/ هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية،
أصحاب السمو والمعالي الوزراء،
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،
الإخوة والأخوات الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أرحب بكم في بلدكم الثاني مصر، واسمحوا لي أن أعبر عن امتناني لتواجدي معكم اليوم لأول مرة في الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية العاشرة بعد المائة، والتي تنعقد في وقت بالغ الدقة للدول العربية وتبحث في موضوعات هامة تأتي في قمة أولويات العمل العربي المشترك.

كما أتقدم بعميق الشكر لمعالي السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية على جهوده الحثيثة وحرصه على تعزيز العمل العربي المشترك، والشكر موصول إلى كافة مساعدي الأمين العام وموظفي الأمانة العامة ودورهم في الإعداد والتحضير لأعمال المجلس ولجانه المتعددة.

ولا يفوتني الإشادة بالجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء في كافة الأنشطة ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

أصحاب المعالي والسعادة،،
الحضور الكرام،،

في ظل ما يشهده العالم من أحداث سريعة ومتواترة وبيئة غير مستقرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وما ينجم عنها من تحديات كبيرة خاصة أمام دولنا العربية، وهو ما يتطلب منا مزيد من التعاون والتنسيق والتطوير في جميع مجالات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها الملف الاقتصادي والاجتماعي المقرر رفعه إلى القمة العربية في دورتها العادية القادمة (31)، والتي ستنعقد باستضافة كريمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية متمنياً لها التوفيق والسداد، وعلى استعداد لتقديم الدعم إلى دولة الجزائر الشقيقة في الإعداد والتحضير للقمة القادمة.

تولت مصر رئاسة الدورة السابقة للمجلس منذ فبراير الماضي، حيث عقدت الدورة العادية لأعمال المجلس بالإضافة إلى دورتين غير عاديتين على المستوى الوزاري، والتي شهدت زخم في العملية التفاوضية وتعاون أعضاء مجلسكم الموقر على مستوى الفنيين وكبار المسئولين في

سبيل تحقيق التقارب العربي وتيسير التفاهمات المطلوبة حول القضايا محل البحث، وكذا مناقشات مكثفة في العديد من الموضوعات الهامة وعلى رأسها ملف المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للعرض على القمة العربية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمخرجات المجلس في دورته السابقة والتي تنعكس بالإيجاب على المنطقة العربية وتجارتها البينية، حيث تم اعتماد عدد من القرارات والآليات ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعتبر من أهم متطلبات تسهيل التجارة بين الدول العربية.

السادة الحضور،،

أود الإشارة إلى نتائج فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (النسخة الرابعة) برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية خلال فبراير 2022، حيث تم الاطلاع على العديد من المبادرات ذات الأهمية على الساحة الدولية والإقليمية، والذي نتج عنه إطلاق تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر والذي يعد الأول من نوعه عالمياً كتقرير لتمويل التنمية على المستوى الوطني.

وفي إطار حرص مصر على تحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي العالمي، تستعد حالياً لاستضافة الدورة (27) لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في المدينة الخضراء "شرم الشيخ" خلال نوفمبر المقبل، ليس فقط بالبناء على مخرجات مؤتمر غلاسكو، خاصة في مجال تمويل المناخ، ولكن بتسريع وتيرة العمل المناخي، وتقديم التدخلات العاجلة لمواجهة آثار تغير المناخ، وعرض قصص النجاح في مواجهة آثار تغير المناخ.

وانطلاقاً من هذا أدعو كافة الدول العربية للمشاركة الفعالة من خلال طرح مبادرات بيئية ومناخية خلال الملتقى الدولي، وقد انتهت مصر مؤخراً من إعداد الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050.

أصحاب المعالي والسعادة،،

وفي الختام أدعو السيد السفير/ أحمد التازي المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية نيابة عن معالي السيدة/ نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية لتسلم رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً له النجاح والتوفيق في ترؤس الدورة (110) لمجلسنا الموقر، وأن يكون العمل العربي المشترك والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية، سبيلاً لتحقيق المزيد من الأهداف والنجاحات لشعوبنا العربية الطامحة للمزيد من التقدم والنمو والازدهار في كل المجالات.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير والصلاح،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

ج03/110(09/22)/05-خ (255)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السفير/ أحمد التازي

سفير المملكة المغربية لجمهورية مصر العربية، ومندوبها الدائم

لدى جامعة الدول العربية

(رئاسة الدورة الحالية [110])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (110)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 1 سبتمبر/ أيلول 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ أحمد سمير صالح وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية – رئيس الدورة (109) للمجلس،

معالي الدكتور/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة السفراء المندوبون الدائمون،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة أن أتقدم باسم المملكة المغربية بأسمى عبارات الشكر والامتنان لمعالي السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة السابقة بجمهورية مصر العربية وإلى خلفها المهندس أحمد سمير صالح، على الرئاسة المتميزة والإدارة الفاعلة للدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن أتوجه للرئاسة السابقة بالتهنئة على كل ما قامت به من أجل إنجاح فعاليات الدورة (109).

كما أتوجه بجزيل الشكر لمعالي الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الدور المهم الذي تضطلع به الجامعة لدعم العمل العربي المشترك، وسعيها الدؤوب لتقوية التكامل العربي بُغية تسهيل استفادة الدول العربية من الفرص الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

ولا يفوتني أن أشيد بأعضاء أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر للجهود التي بذلوها في سبيل إعداد وتسهيل أعمال هذه الدورة. كما أشيد بكبار المسؤولين والخبراء من كافة الدول العربية على مساهمتهم القيّمة في إغناء جدول أعمال هذه الدورة والوثائق المعروضة على المشاركين فيها.

حضرات السيدات والسادة،

يكتسي اجتماعنا اليوم أهمية خاصة بالنظر للتحديات التي تعرفها الساحة العالمية والإقليمية. ومن ضمنها منطقتنا العربية، في ظل استمرار تداعيات جائحة "كوفيد – 19" وتزامنها مع الأزمة الأوكرانية التي فاقمت حالة الضبابية وعدم اليقين التي تُخيّم على آفاق الاقتصاد العالمي، وأثّرت بشكل ملموس على مسارات النمو لاقتصاداتنا العربية. كما ساهمت اضطرابات سلاسل التموين العالمية وارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والمواد الغذائية إلى مستويات قياسية في تسارع وتيرة الضغوط التضخمية بشكل أصبح يُهدّد أسس الأمن الغذائي والطاقي في العديد من بلدان المنطقة.

في هذا السياق، يبدو جلياً أن قدرة اقتصاديات الدول العربية على مواجهة التحديات التي تفرضها التقلبات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية ستكون رهينة، بشكل كبير، بقدرتنا على مضاعفة وتوحيد الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتعزيز التجارة البينية وتعميق أواصر التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة، بشكل يسهم في تعزيز متانة ومرونة اقتصاداتنا في ظل وضعية اقتصادية عالمية محفوفة بالمخاطر.

يحفل جدول الأعمال المعروض علينا في هذه الدورة بالعديد من مشاريع القرارات والتوصيات الهادفة إلى تحسين وتعميق التكامل الاقتصادي العربي، حيث تتمحور غالبية الموضوعات المعروضة حول أولوية التعافي من مخلفات أزمة "كوفيد-19"، والحرص على ضمان الأمن والسيادة المائية والغذائية للدول العربية، مع مواصلة متابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، إضافة إلى اعتماد تقارير المجالس الوزارية المتخصصة ومكاتبها التنفيذية وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن مجلسنا هذا، فضلاً عن دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

ومن الملفات الأساسية على جدول أعمال اجتماعنا هذا، والتي نتمنى أن تحظى باهتمام خاص، اتفاقية الاستثمار العربية ودورها في توفير مناخ جاذب للاستثمارات العربية وتشجيع وتيسير تدفق الاستثمارات العربية البينية بغرض تعزيز فرص التكامل الاقتصادي العربي، حيث نتطلع إلى أن تسهم الاستثمارات العربية البينية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والقدرة الإنتاجية، وفي تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة، وخلق فرص الشغل للشباب العربي، ورفع معدلات التنمية البشرية في الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة، الأخوات والإخوة الحضور،

إن ثقتنا كبيرة في رغبة والتزام جميع المشاركين بإنجاح أشغال هذه الدورة والخروج بقرارات عملية تعكس قدرتنا الجماعية كدول عربية على رفع تلك التحديات ومواجهة المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

ج03/110(09/22)/03-خ (253)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تلقيها

السيدة السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (110)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 1 سبتمبر/ أيلول 2022

معالي المهندس أحمد سمير صالح

وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية، رئاسة الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

سعادة السفير أحمد التازي

سفير المملكة المغربية بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، رئاسة الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

صاحبات وأصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود العربية، ومديري منظمات العمل العربي المشترك،

يسعدني أن أرحب بكم في بيتكم بيت العرب، جامعة الدول العربية، في اجتماع اللجنة الاجتماعية للدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويشرفني بداية أن أنقل لكم تحيات معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي كان حريصاً على المشاركة في اجتماع مجلسكم الوقر، لولا ارتباطات طارئة حالت دون ذلك، وقد شرفني بإلقاء كلمة معاليه، مع تمنياته لأعمال المجلس بالتوفيق والنجاح.

وأود أن أتوجه بالتهنئة إلى المملكة المغربية على ترأس أعمال الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدة على تعاون القطاعين الاجتماعي والاقتصادي والأمانة العامة، لتنفيذ المقررات التي ستصدر عن هذه الدورة الهامة للمجلس، ولا يفوتني إلا أن أتوجه بالشكر إلى جمهورية مصر العربية على جهودها خلال ترأسها لأعمال الدورة الماضية للمجلس والمتابعة مع الأمانة العامة عملية تنفيذ القرارات.

صاحبات وأصحاب المعالي والسعادة،

ينعقد مجلسكم الموقر في مرحلة هامة تمر بها دول العالم في إطار التعافي من جائحة كوفيد – 19، وكذلك في ظل تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، وبالطبع أن التأثيرات على بعض الدول العربية، جاءت بشكل مضاعف نظراً لأوضاعها الصعبة أصلاً، وذادت التداعيات عليها صعوبات كثيرة، لاسيما بالنسبة للدول الأقل نمواً، وتلك التي تواجه تحديات وصراعات، كذلك في ظل استمرار إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال بممارستها اللاإنسانية على الشعب الفلسطيني الشقيق.

كل هذه الأمور وغيرها تتطلب مداخلات جديدة تأخذ في الاعتبار تلك التحديات وتعزيز الجهود العربية الرامية إلى التعافي من كوفيد –19، والمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

انطلاقاً مما تقدم، يأتي مشروع جدول أعمال الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوم، ليدعم تلك التوجهات ويحقق المصلحة العليا للمواطن العربي بكافة فئاته، وبالتركيز على ضمان الحياة الكريمة للفئات الضعيفة في المجتمع، وبما يمكن في الوقت ذاته من إعداد الكوادر العربية القادرة على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المتلاحقة من حوله، وبما يؤكد قيمة ومكانة الإقليم العربي بين أقاليم العالم.

صاحبات وأصحاب المعالي والسعادة،

تشكل تحضيرات مجلسكم الموقر للقمة العربية القادمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، فرصة هامة لبلورة القرارات على هذا المستوى الرفيع، بما يحقق الأهداف المرجوة وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، ذلك فضلاً عن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المعروضة على مشروع جدول أعمالكم، والتي تمس القضايا ذات الأولوية في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لاسيما فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتطورات الاتحاد الجمركي، والنقل البحري، والاستثمار، والأمن الغذائي، ونتائج أعمال المجالس الوزارية المتخصصة للصحة والشباب والرياضة والتعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية، وغيرها من الموضوعات التي في مجملها تسعى إلى تعزيز الجهود العربية الرامية إلى التعافي من جائحة كوفيد -19، والمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وفي الختام، لا يسعني إلى أن أتوجه بالشكر إلى رؤساء وأعضاء الوفود العربية على جهودهم خلال الاجتماعات التحضيرية للمجلس الموقر، وكذلك للزملاء بالأمانة العامة بما يمكن من الإعداد الموضوعي واللوجستي الجيد لأعمال المجلس، والذي أثق أنه سيسهم بشكل فاعل في نجاح أعماله، والخروج بالقرارات التي تدعم العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي المشترك.

شكـــراً،

رابعاً: قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء وفود الدول العربية

قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية

المشاركين في الدورة العادية (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الدولة	المشارك
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي السيد/ يوسف محمود الشمالي – وزير الصناعة والتجارة والتموين
دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة/ جمعة محمد الكيت العلي – وكيل مساعد لشؤون التجارة الدولية بوزارة الاقتصاد
مملكة البحرين	سعادة/ يوسف عبد الله حمود – وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشئون المالية
الجمهورية التونسية	سعادة السيد/ لطفي الطالبي – نائب المندوب الدائم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة السفير/ حميد شبيرة – السفير والمندوب الدائم
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير/ أحمد علي بري – السفير والمندوب الدائم
المملكة العربية السعودية	سعادة الدكتور/ رياض بن محمد الخريّف – وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية
جمهورية السودان	معالي الدكتور/ جبريل إبراهيم – وزير المالية والتخطيط الاقتصادي
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الصومال الفيدرالية	سعادة السفير/ إلياس شيخ عمر أبو بكر – السفير والمندوب الدائم
جمهورية العراق	سعادة السيد/ عادل خضير المسعودي – مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة
سلطنة عمان	سعادة الدكتور/ ناصر بن راشد المعولي – وكيل وزارة الاقتصاد
دولة فلسطين	معالي السيد/ خالد عسيلي – وزير الاقتصاد الوطني
دولة قطر	معالي السيد/ علي بن أحمد الكواري – وزير المالية
جمهورية القمر المتحدة	سعادة السيد/ يعقوب عبد الفتاح – القائم بأعمال المندوبية
دولة الكويت	سعادة السيد/ طلال نمش النمش – مدير إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بالتكليف – وزارة المالية
الجمهورية اللبنانية	سعادة السفير/ علي حسن الحلبي – السفير والمندوب الدائم
دولة ليبيا	سعادة الدكتور/ عز الدين مبروك مصدق – مدير عام إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي بوزارة الاقتصاد والتجارة
جمهورية مصر العربية	معالي المهندس/ أحمد سمير صالح – وزير التجارة والصناعة
المملكة المغربية	سعادة السفير/ أحمد التازي – السفير والمندوب الدائم
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي السيد/ محمد ولد اسويدات – وزير التنمية الحيوانية
الجمهورية اليمنية	معالي الأستاذ/ محمد محمد حزام الأشول – وزير الصناعة والتجارة